الأخبار
al-akhbar

الأربعاء 4 تشرين الثاني 2026
العدد 5918 السنة الحادية والعشرون
Mercredi 4 Novembre 2026 no 5918 21ème année
www.al-akhbar.com
16 صفحة
100000 ليرة



تقرير 12

النفوذ الاقتصادي الجديد في سوريا
السعودية تموّل... وتركيا تتمدّد!

ضغوط مالية وترهيب القضاء وتهديد جنبلاط بالعقوبات
استنفار أميركي لحماية سلطة الوصاية 2

انتخابات أميركا
ترامب يدفع ثمن «المغامرة»
8 - 9



ناخبة عجوز تتجه للإدلاء بصوتها في أحد مراكز الاقتراع في سان فرانسيسكو (أ ف ب)

تقرير
جعجع يُناكِد عون وسلام... لتَسمع الرياض وواشنطن!



04

تقرير
«العائلات البيروتية» في دار الفتوى... للصورة فقط!



04

تقرير
حوكمة المخيّمات الفلسطينية
مقاربة أمنية وحقوق مؤجّلة



05

على الغلاف

واشنطن وأنصارها: حملة لحماية مسار الاستسلام وترهيب المعارضين

جنبلاط في مرمى العقوبات الأميركية؟

تتزايد في الكواليس السياسية أحاديث عن تحرّكات تقودها جهات لبنانية لدى دوائر أميركية، بهدف الدفع نحو فرض عقوبات على الوزير السابق وليد جنبلاط. ورغم عدم وجود مؤشرات حتى الآن تؤكد وجود توجّه أميركي في هذا الاتجاه، فإنّ ما يتردّد يتعلق بتراكم مواقف وضعت جنبلاط في مواجهة أطراف لبنانية وأميركية نافذة.

وفي مُقدّم الأسماء التي يتكرر تداولها في هذا السياق، يبرز السفير الأميركي في لبنان ميشال عيسى، الذي شهدت علاقته بجنبلاط محطات من التباين العلني، آخرها السجال الذي اندلع في آب الماضي حول ما يُعرف بـ«الإطار الثلاثي». يومها، وعندما سُئل عيسى عن موقف جنبلاط من اتفاق الإطار، أجاب بأنّ جنبلاط «يوم بدو ويوم ما بدو»، ليردّ الأخير برفض الوثيقة، معتبراً أنّ المطلوب هو العودة إلى اتفاقية الهدنة لعام 1949، وفق ما نصّ عليه اتفاق الطائف والقرار 1701. ولم يقتصر الخلاف على تبادل المواقف والعبارات. فجنبلاط يتبنّى مقاربة تفاوضية ترفض أن يتحوّل الاتفاق إلى صيغة تتجاوز المرجعيات القانونية القائمة، أو أن يفضي إلى تنازل لبنان عن حقّه في مُلاحقة إسرائيل قانونياً على خلفية اعتداءاتها والجرائم المُرتكبة على أراضيه. وهي مُقاربة تتعارض مع توجهات أطراف تدفع نحو التعامل مع الإطار التفاوضي باعتباره مدخلاً لترتيبات جديدة، ولا سيما في ما يتعلق بمستقبل الجنوب والسلاح والحدود.

وكان جنبلاط قد صعّد انتقاداته في مقابلة مع قناة «الجزيرة» في حزيران الماضي، متحدّثاً عن لبنانيين في واشنطن يقدّمون مراكز أبحاث أميركية وينشطون ضمن لوبي في واشنطن، وليس الوفد اللبناني المفاوض. وقد أضاف أبو فاعور قبل ثلاثة أسابيع، من أنّ إسرائيل أسقطت اتفاق الإطار ومزّقته، معتبراً أنّ ذلك يستدعي إعادة صياغة المُقاربة التفاوضية على أساس الوفاق الداخلي وبلورة استراتيجية واضحة، ما يعكس استمرار الاعتراض داخل البيئة السياسية التي يمثّلها جنبلاط على المسار التفاوضي بصيغته الراهنة.

كذلك أثار موقف جنبلاط من التطورات السورية، ولا سيما أحداث السويداء، اعتراض شخصيات درزية لبنانية وسورية تتبنّى مُقاربات مغايرة. فقد تمسّك جنبلاط بوحدة سوريا، ورفض تحويل معاناة دروز السويداء إلى مدخل لمشاريع التقسيم أو التدخل الإسرائيلي، داعياً إلى معالجة الأزمة في إطارها السوري العام. وهو ما وضعه في مواجهة أصوات درزية ترى في مقاربته تخلّياً عن خيارات تعتبرها ضرورية لحماية دروز سوريا.

وفي هذا السياق، تتحدّث أوساط سياسية عن اتّساع دائرة الجهات التي تتحرك في مواجهة جنبلاط، أو تسعى إلى التأثير في صورته لدى الإدارة الأميركية. فلم يعد الاعتراض مُقتصراً على خصومه في الملف التفاوضي، بل امتدّ إلى شخصيات درزية تملك علاقات واتصالات بالولايات المتحدة، في المحصّلة، لا يمكن الجزم بأنّ المصالح الإسرائيلية على المصالح اللبنانية، مستخدماً تعبير «إسرائيليين أكثر من الإسرائيليين». ولاحقاً، أوضح الحزب التقدمي الاشتراكي أنّ المقصود بهذه العبارة ناشطون لبنانيون يعملون في جديداً إلى الخلافات القائمة.

وتكتسب هذه المواقف أهمية إضافية في ضوء ما أعلنه النائب وائل الوفد اللبناني المفاوض. وقد أضاف هذا الموقف، بما تضمّنه من اتهام سياسي مباشر لشبكات ضغط لبنانية في العاصمة الأميركية، بُعداً


(هيثم الموسوي)

> اتّساع دائرة الجهات التي تتحرك في مواجهة جنبلاط لتشمل شخصيات درزية تملك علاقات مع الولايات المتحدة

هذه التحرّكات ستفضي إلى فرض عقوبات، أو أنّ واشنطن تتجه فعلاً إلى اتخاذ إجراء من هذا النوع. لكنّ تعدّد الملفات وتداخل الخصومات يطرحان سؤالاً سياسياً أساسياً: هل يتعرّض جنبلاط لضغوط بسبب مواقفه في ملفات متفرقة، أم أنّ هناك مسعى إلى جمع هذه المواقف في سياق سياسي واحد، واستخدامها لتضييق هامش حركته؟

حتى الآن، لا تزال العقوبات في إطار الكلام المتداول، فيما تتجاوز الخلافات المحيطة بجنبلاط حدود السجال المحلي، لتلامس دوائر الضغط في واشنطن والتوازنات الدرزية في لبنان وسوريا. أمّا طبيعة التحرّكات الجارية والجهات التي تقف خلفها والوجهة التي قد تنتهي إليها، فلا تزال غير محسومة.

(الأخبار)

لبنان باقٍ على اللائحة الرمادية

ماهر سلامة

أبقت مجموعة العمل المالي الدولية (FATF)، لبنان، على اللائحة الرمادية للدول الخاضعة للرقابة المُعزّزة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وفق تقريرها الصادر في 30 تشرين الأول 2026. ورغم تسجيل بعض «الخطوات الإيجابية»، إلا أن المجموعة ما زالت تطالب لبنان بمعالجة عشرة اختلالات أساسية في منظومته المالية والقضائية والرقابية، وهي اختلالات سبق أن حدّدتها في خطة العمل الموضوعة منذ إدراجه على اللائحة في تشرين الأول 2024.

أُدرج لبنان على اللائحة الرمادية في 25 تشرين الأول 2024، في ظل الحرب الإسرائيلية والأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة منذ عام 2019. وجاء هذا القرار بعد تقييم متبادل أُقرّ في أيار 2023، وكشف عن أوجه قصور في فعّالية أنظمة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وفي حينه، تعهّد لبنان بالتعاون مع مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمعالجة هذه الاختلالات. اللافت في هذا الأمر أنه رغم كل الإجراءات التي حضعت لها السلطة في لبنان والقرارات التي اتخذتها في مجال تطبيق الإملاءات الأميركية التي تقف وراء هذا التصنيف، إلا أن لبنان ما زال مُصنّفًا على هذه اللائحة. ما يعني أن السياسة المتّبعة من الحكومة فشلت في رفع لبنان عن هذه اللائحة رغم الانبطاح الكبير تجاه الخارج. ومن المُفارقات الواضحة في هذا المجال، أنه في تشرين الأول 2026 أعلنت FATF خروج أربع دول من اللائحة الرمادية هي بلغاريا وساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموناكو، علماً أن ساحل العاج أُدخلت ضمن هذا التصنيف في الوقت نفسه مع لبنان في تشرين الأول 2024، لكنها خرجت منها بعد عامين، فيما بقي لبنان مُدرجاً رغم اعتراف المجموعة بالخطوات التي اتخذها لتحسين منظومته المالية والرقابية.

تثير هذه المفارقة تساؤلات عن الأهداف السياسية الكامنة وراء استمرار الضغط المالي على لبنان، ومدى ارتباط بقائه على اللائحة بحسابات تتجاوز المعايير التقنية المُعلنة. فلبنان يتعرّض أصلاً لضغوط مالية واقتصادية متواصلة، تتداخل مع الضغوط السياسية الدولية، ولا سيما الأميركية. فهل يخدم استمرار التضييق المالي، أهدافاً سياسية لم تتحقّق بعد، خصوصاً أن إدراج لبنان على اللائحة يزيد حذر المؤسسات المالية الأجنبية في التعامل معه، ويعقّد علاقاته بالنظام المالي العالمي؟ ورغم أن لبنان لم يستكمل جميع المتطلبات، فإن المقارنة مع الدول التي خرجت من اللائحة تفتح النقاش حول مدى استقلال القرارات المالية الدولية عن المصالح السياسية للدول النافذة فيها، من دون أن تكون هذه المقارنة وحدها دليلاً على وجود قرار سياسي بإبقاء لبنان مُدرجاً.

وتعني اللائحة الرمادية أن الدولة تخضع لمراقبة دولية مُشدّدة بسبب وجود ثغرات استراتيجية في أنظمتها الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتلتزم بتنفيذ خطة إصلاحية ضمن مهل مُتفق عليها. ولا يترتب على هذا التصنيف فرض عقوبات مالية تلقائية أو منع التعامل مع مصارف الدولة المعنية. إنما توضح «فاتف» أنها لا تطلب من المؤسسات المالية الدولية تطبيق إجراءات تدقيق مُعزّزة بصورة تلقائية على الدول المُدرجة، وتدعو إلى اعتماد مقاربة تتناسب مع المخاطر، وعدم عرقلة التحويلات والمساعدات الإنسانية.

عملياً، يمكن لهذا التصنيف أن يزيد حذر المصارف والمؤسّسات المالية الأجنبية في التعامل مع البلد المعني، وأن يرفع كلفة الامتثال والتدقيق في التحويلات والمعاملات العابرة للحدود. وتكتسب هذه المخاطر أهمية خاصة بالنسبة إلى لبنان، حيث يعاني القطاع المصرفي أصلاً من أزمة ثقة، فيما يعتمد الاقتصاد بدرجة كبيرة على التدفّقات المالية من الخارج، ولا سيما تحويلات المغتربين.

الجديد في التقييم الأخير هو اعتراف المجموعة بإجراءات اتخذها لبنان، شملت إصدار تعليمات لتطبيق العقوبات المالية المُستهدفة من دون تأخير، وتنظيم برامج توعية وتدريب للمؤسّسات المالية والمهن، والأعمال غير المالية التي تعاني ضعفاً في فهم التزاماتها. لكنّ هذه الإجراءات بقيت محدودة قياساً إلى حجم الإصلاحات المطلوبة، إذ إن البنود العشرة ما زالت مُدرجة ضمن خطة العمل التي يتعيّن على لبنان استكمالها.

وتتركّز أبرز الملاحظات على فعالية ملاحقة جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. فقد طالبت المجموعة بزيادة مُستدامة في التحقيقات والملاحقات والأحكام القضائية بما يتناسب مع حجم المخاطر، وتحسين استخدام المعلومات التي تنتجها وحدة المعلومات المالية، أي هيئة التحقيق الخاصة في لبنان، فضلاً عن تعزيز التعاون القضائي الدولي في تسليم المطلوبين واسترداد الأصول. كذلك شدّدت على ضرورة تطوير آليات تعقّب الأموال غير المشروعة ومُصادرتها، بما يشمل حركة النقد والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة عبر الحدود.

> الجديد في التقييم الأخير هو اعتراف المجموعة بإجراءات اتخذها لبنان

وتنتصل مجموعة أخرى من المطالب، بالرقابة على الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما التحقق من هوية المستفيدين الفعليين من الشركات، وتحديث بياناتهم، وفرض عقوبات رادعة على المخالفين. كما دعت المجموعة إلى تشديد الرقابة على المهن والأعمال غير المالية، وتحسين تطبيق العقوبات المالية المُستهدفة، ومراقبة الجمعيات غير الربحية والأكثر عرضة لمخاطر الاستغلال في تمويل الإرهاب، من دون تعطيل أنشطتها المشروعة. وشملت المطالب أيضاً تقييم المخاطر المُحدّدة لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ووضع التدابير اللازمة للحدّ منها.

ويشير استمرار لبنان على اللائحة الرمادية إلى أن التقدّم في إصدار التعليمات والتدريب لم يكن كافياً حتى الآن لإقناع المجموعة بفعالية المنظومة المعنية. فالمعيار الذي ترتكز عليه المجموعة يتجاوز وجود القوانين والإجراءات إلى النتائج العملية، من تحقيقات وأحكام ومُصادرات ورقابة قادرة على كشف المخالفات ومعاقبة مرتكبيها. وهذا ما يُبقي لبنان تحت المتابعة الدولية، ويضيف عاملاً آخر إلى الصعوبات التي تواجه علاقاته المالية مع الخارج، في وقت يحتاج فيه إلى إعادة بناء الثقة بقطاعه المالي.

> الجديد في التقييم الأخير هو اعتراف المجموعة بإجراءات اتخذها لبنان

مصرف لبنان يقاطع «الرسول الأعظم»

في إطار خضوع حاكم مصرف لبنان كريم سعيد للإملاءات الأميركية، عمم مصرف لبنان على موظفيه، أمس، تعليق الموافقات والتغطيات الطبية في مستشفيي الرسول الأعظم والمركز الطبي اللبناني LMC، وحمل الموظفين كلفة أي نفقات يتكبّدونها في المؤسستين. وبحسب التعميم، ستُرفض طلبات الموافقة الطبية المتعلقة بالمستشفيين، ويُطلب من الموظفين والمستفيدين التنسيق مع أطبائهم لنقل أي دخول استشفائي أو عملية جراحية أو علاج مقرّر إلى مستشفى آخر ضمن الشبكة المعتمدة لدى المصرف.

صهاينة واشنطن اللبنانيون يحرّكون ملف ضهر البيدر

تشير معلومات «الأخبار» إلى تحرّك مجموعة لبنانية تنشط في أوساط الضغط داخل الولايات المتحدة، لإطلاق حملة تعتبر أن الخطوات والقرارات القضائية والسياسية التي اتخذتها الدولة اللبنانية في ملف شاحنة المتفجّرات التي ضُبطت في ضهر البيدر، لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وأن أداء المؤسسات الرسمية لا يزال قاصراً عن التعامل مع القضية.

ودخل الملف مرحلة جديدة على المستوى القضائي، مع استكمال شعبة المعلومات تحقيقاتها الفنية والتحليلية وإحالة نتائجها إلى النيابة العامة التمييزية، تمهيداً لانتقال الملف إلى القضاء العسكري ومتابعة الإجراءات القانونية بحق المُدّعى عليهم.

وبحسب المعلومات، أنجزت شعبة المعلومات تقريراً مُفصّلاً تناول تسجيلات كاميرات المراقبة على امتداد الطريق المؤدّي إلى ضهر البيدر. وفي موازاة ذلك، طلب النائب العام التمييزي القاضي أحمد رامي الحاج إعداد دراسة أمنية تتضمن المعلومات المتوافرة لدى الأجهزة المختصة عن الأشخاص الذين ادّعى عليهم مُفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي كلود غانم، وتشمل هوياتهم الكاملة، وأعمالهم وأماكن إقامتهم وصلاتهم السياسية، بما يتيح للقضاء تكوين صورة أوسع عن خلفيات المعنيين بالملف.

على خط القضاء العسكري، تسلّمت قاضي التحقيق الأول في المحكمة العسكرية، القاضية غادة أبو علوان، الملف، وحدّدت غداً الخميس موعداً لاستجواب هيثم أمهز وعلي الكردي، تمهيداً لاتخاذ القرارات القضائية المناسبة، بما فيها إصدار مذكّرات توقيف وجاهية. كذلك، بدأت إجراءات تبليغ سائر المُدّعى عليهم المعروفين، على أن يفتح عدم حضورهم باب اتخاذ تدابير غيابية بحق المتخلّفين عن الجلسة.

لكنّ المسار القضائي لا يجري بمعزل عن التجاذب السياسي المحيط بالقضية، في ظل تصاعد الضغوط لنقلها من إطارها القضائي الحالي إلى المجلس العدلي، في خطوة تحمل أبعاداً سياسية تتجاوز طبيعة الإجراءات والتحقيقات الجارية. وفي هذا السياق، أعاد حزب الكتائب طرح مطلب إحالة حزب الله إلى المجلس العدلي، انطلاقاً مما يعتبره مسؤولية سياسية وقضائية تستوجب المحاسبة على خلفية قضية نقل المتفجّرات. وطالب الحكومة بالانتقال من إعلان قرارات حصر السلاح بيد الدولة وحظر النشاط العسكري والأمني للحزب إلى وضعها موضع التنفيذ.

ويكشف هذا المسار عن مسعى إلى توسيع نطاق القضية، ونقلها من مسارها القضائي لتصبح موضع مُساءلة سياسية ودولية، بالتوازي مع التحقيقات الجارية، وبمعزل عن أي تداعيات داخلية، خصوصاً أن بعض الجهات الداخلية باتت مهووسة بفكرة التخلص من حزب الله والمقاومة، حتى ولو كان الثمن استقرار لبنان.

(الأخبار)

طهران تفاوض على الانسحاب

حمزة الخنسا

تضع الاتصالات المتسارعة بين واشنطن وطهران، لبنان أمام اختبار سياسي جديد، أبعد من شموله بأي اتفاق مُرتقب لوقف الحرب الإقليمية، ويتصل بطبيعة الالتزامات الأميركية والإسرائيلية التي يمكن أن تنتج من هذا الاتفاق. فبعد تجربة حزيران الماضي، تقول إيران إنه لم يعد يكفي أن تحصل على تعهّد أميركي بوقف الحرب في لبنان، ما دام هذا التعهّد لا يقترن بآلية مُلزمة للانسحاب الإسرائيلي من الجنوب، وبضمانات تحول دون إبقاء الاحتلال قائماً تحت ذريعة نزع سلاح حزب الله وإزالة التهديدات الأمنية. وهذا ما يضع السلطة اللبنانية أمام مسؤوليات وطنية بمثابة اختبار مصيري آخر.

وتستفيد إيران للتشدّد في موقفها حيال الملف اللبناني من ثلاثة تطورات متزامنة تضاف إلى ما أنجزته من ردع مباشر، وهي الانتخابات الإسرائيلية التي أفقدت بنيامين نتنياهو أكثريته البرلمانية وفتحت الباب أمام احتمال وصول غادي آيزنكوت إلى رئاسة الحكومة، والانتخابات النصفية الأميركية التي يواجهها دونالد ترامب وسط تراجع شعبيته وتزايد الاعتراض على كلفة الحرب، وتعثّر المفاوضات المباشرة بين السلطة اللبنانية والعدو الإسرائيلي، وخصوصاً آخر جولاتها التي عُقدت في فلوريدا في 20 و21 تشرين الأول الماضي، من دون تحقيق اختراق في ملف الانسحاب.

> يبقى اتفاق الإطار مع مُلحقه الأمني جوهر المأزق الحالي بالنسبة إلى مصلحة لبنان

غير أن هذه التطورات، وإن كانت تعيد خلط الأوراق، لا تشير بالضرورة إلى تبدّل في الشروط الإسرائيلية، بل تفرض تحدّياً أكبر على إيران حول مدى قدرتها على الاستفادة من حاجة ترامب إلى اتفاق، ومن ضعف نتنياهو، لانتزاع تعهّد أميركي يجعل الانسحاب الإسرائيلي من لبنان التزاماً قابلاً للتنفيذ، مقابل الرؤية الأميركية التي تعرض ضمان وقف الأعمال الحربية، وتُبقي الانسحاب رهناً بالمفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية وبالتقديرات الأمنية لتل أبيب.

في هذا السياق، يبقى اتفاق الإطار الذي وقّعته السلطة اللبنانية، مع مُلحقه الأمني، جوهر المأزق الحالي بالنسبة إلى مصلحة لبنان، إذ يمكن - مرة جديدة - أن ينتهي القتال بين الولايات المتحدة وإيران، وأن يتراجع التصعيد على الجبهة اللبنانية، من دون أن يترجم ذلك انسحاباً إسرائيلياً. وهو ما يفسّر تمسك طهران، في خطابها التفاوضي، بربط إنهاء الحرب الإقليمية بالوضع في لبنان.

ومع فقدان نتنياهو الأكثرية البرلمانية اللازمة لتشكيل حكومة، وما قد يترتّب على ذلك من إضعاف موقعه في مواجهة الضغوط الأميركية، إذا قرّر ترامب المضي في تسوية مع إيران تتضمن التزامات جدية بشأن لبنان، تبرز مسؤولية الحكومة اللبنانية في استثمار هذه النافذة السياسية وعدم الاكتفاء بانتظار نتائج التفاوض الإقليمي. فالتغيير المُحتمل في إسرائيل، وما قد يتيحه من مرونة (تحت الضغط الأميركي) في التفاوض على انسحاب تدريجي، يفرضان على بيروت بلورة مبادرة دبلوماسية واضحة، تقوم على المُطالبة بجدول زمني مُلزم للانسحاب الإسرائيلي، تقابله خطوات مُتدرّجة ومُتزامنة لتعزيز انتشار الجيش وبسط سلطة الدولة، ضمن ضمانات أميركية ودولية وآلية رقابة تحول دون إخضاع التنفيذ لشروط إسرائيلية متجدّدة.

وانطلاقاً من لازمة الرئيسين عون وسلام حول السيادة، يقتضي ما سبق توحيد الموقف اللبناني حول ترتيب الالتزامات، والتحرك المباشر لدى واشنطن والأطراف المعنية بالتسوية، لضمان أن يكون لبنان شريكاً في تحديد شروط استعادة سيادته، لا مجرّد ساحة تُترجم فيها نتائج التفاهمات بين الآخرين. فمسؤولية الحكومة لا تقتصر على المُطالبة بالانسحاب، بل تشمل تقديم تصوّر عملي يجعل منه التزاماً قابلاً للتنفيذ، ويمنع ضياع فرصة سياسية قد لا تتكرر بالظروف نفسها، خصوصاً أن نجاح طهران في إدراج لبنان ضمن اتفاق لوقف الحرب قد يوفّر مظلة سياسية وأمنية لخفض التصعيد، لكنه لا يحل تلقائياً الخلاف الداخلي بشأن السلاح، ولا يعفي الدولة اللبنانية من مسؤولية بلورة مقاربة وطنية لاستعادة السيادة وبسط سلطتها على كامل أراضيها.

في المقابل، فإن فصل الانسحاب عن التسوية الإقليمية، وإبقاءه ضمن التفاوض العسكري المباشر، يمنحان العدو القدرة على الاستمرار في ربط تنفيذ التزاماته بشروط أمنية مفتوحة، بحيث يصبح كل تقدّم في انتشار الجيش اللبناني مدخلاً إلى مطالب إضافية، بدلاً من أن يكون خطوة تقابلها إجراءات إسرائيلية محدّدة. وعليه، فإن ما يجري بين طهران وواشنطن وتل أبيب يضع لبنان أمام احتمالين مختلفين في نتائجهما، رغم تشابهما في عنوان وقف الحرب. وهنا، تقول مصادر سياسية مواكبة، تبرز مسؤولية السلطة اللبنانية في مواكبة هذه التحوّلات والمبادرة إلى استثمار ما قد تتيحه من فرص سياسية ودبلوماسية، بدلاً من الاستمرار في الرهان الحصري على الوساطة الأميركية التي أظهرت تجربتها انحيازاً إلى المطالب الأمنية الإسرائيلية، وعجزاً عن إلزام تل أبيب بتنفيذ التزاماتها. فالمطلوب من بيروت، بحسب المصادر، ألّا تبقى في موقع انتظار ما ستسفر عنه التفاهمات الإقليمية، بل أن تتحرك لضمان إدراج الانسحاب الإسرائيلي ضمن أي تسوية، وفق التزامات واضحة وجدول زمني وآليات تنفيذ ورقابة، بما يحول دون إبقاء السيادة اللبنانية رهينة الشروط الإسرائيلية.

وبين هذين الاحتمالين، لا تبدو العقدة في ما إذا كان لبنان سيُذكر في الاتفاق الأميركي - الإيراني فحسب، بل في ما إذا كان الاتفاق سيُلزم إسرائيل بما امتنعت عن تنفيذه حتى الآن، وفي مدى قدرة السلطة اللبنانية على الإفادة من التحوّلات الجارية لفرض هذا الاستحقاق على جدول أعمال التفاوض.

تقرير

جعجع يُناكِد عون وسلام... لتَسمع الرياض وواشنطن!

رلى إبراهيم

بعد تريّث رئيس الحكومة نواف سلام في الدعوة إلى جلسة مخصّصة لملف الكهرباء، نتيجة إبلاغه من قِبل وزير الطاقة جو صدّي أنه غير جاهز من الناحية التقنية لعرض خطة الكهرباء كاملةً، عاد وقرّر عقدها غداً الخميس. يأتي ذلك بعد تراجع صدّي عن كلامه، وتوافقه مع سلام على عقدها، غداة عودته من قطر.

لكن رغم تخصيص جلسة للكهرباء، لم يؤكد وزراء حزب «القوات اللبنانية» حضورهم بعد، ولا سيما أن معراب كانت قد ربطت حضورهم جلسات مجلس الوزراء المقبلة بوضع بند إحالة قضية شاحنة ضهر البيدر إلى المجلس العدلي على جدول الأعمال، وهو ما لم يحصل.

في المقابل، علمت «الأخبار» أن هؤلاء أسرُّوا إلى سلام أنهم غير مُقتنعين بمقاطعة الحكومة أو انسحابهم من جلساتها، لكنهم ينفّذون أوامر عليا، ما أجّج غضبه من رئيس حزبهم سمير جعجع، بسبب تعمّده توتير الأجواء داخل الحكومة.

فسلام يحاول لملمتها ورصّ صفوفها، إضافةً إلى تمسّكه بمبدأ «التضامن الوزاري»، كما بدا واضحاً في الإشكال مع وزير الدفاع ميشال منسّى بشأن العفو العام. وبدأ يلمس في المقابل تبدّلاً في السلوك القواتي داخل الحكومة، ومسعى لرمي الفشل في ملف الكهرباء على رئيس الحكومة والمؤسسات الرسمية.

وكان جعجع قد بدأ قبل شهرين تصعيداً وضغطاً على شركائه في السلطة، حتى لم يعد ممكناً اختزال أسبابه باعتراضات جزئية على قرارات حكومية بعينها أو عدم تطبيق قرارات سبق أن تمّ اتخاذها، إذ يرقى السبب الحقيقي إلى أزمة دور وموقع في التركيبة السياسية، لا يعترف بها «الحكيم» علانيةً، وإنما يستبطنها بعناوين شعبوية. وكلّ هذا التوتر والانفعال والمدّ والجزر مع رئيسَي الجمهورية والحكومة، لا علاقة له بشخصيهما، وإنما بالقوى الخارجية التي تدعمهما.



(أ ف ب)

فمنذ انتخاب جوزيف عون رئيساً، فَقَدَ جعجع دوره عند واشنطن والرياض، بعد أن أصبح في بعبدا رئيسٌ مُكتمل الصلاحيات، استطاع فرض نفسه حليفاً أوحدَ لهما، حتى لم تعودا تحتاجان معه إلى قوى سياسية أخرى، كما كان الوضع عليه سابقاً.

هكذا، سُحب البساط سريعاً من المش بالحكومة التي يدعمونها أو بالأحرى يجدونها أفضل الممكن الآن إلى حين اتضاح شكل المرحلة المقبلة. وفي هذا السياق، تبلّغ حاكم معراب أيضاً بأن الرياض حريصة على موقع رئيس مجلس النواب نبيه بري وتقدّر الدور الذي يلعبه في ظل الأزمة الحالية، وتريد تعاونَ القوى السياسية معه والتوافق مع عين التينة على الخطوط الكبرى سياسياً وحكومياً. وهي رسالة تُرجمت سريعاً في مجلس الوزراء عبر التعيينات الأخيرة وسحب البنود الإشكالية من جدول الأعمال وإقفال ملف المجلس العدلي. يحدث كل ذلك وسط تفاؤل مُستجدّ بتسوية أميركية - إيرانية ستنعكس حكماً على لبنان في حال حصولها، وأولُ تجلّياتها سيكون إعادة تشكيل السلطة وإعداد قانون انتخابي جديد يتلاءم مع مُندرجات اتفاق الطائف.

> **وزراء معراب أسرُّوا إلى سلام انهم غير مُقتنعين بمقاطعة الحكومة او انسحابهم من جلساتها**

في المُحصّلة، يقف جعجع أمام عاصفة لم يعهدها من قبل. نام الرجل الأقوى سعودياً وأميركياً على أنه الوجهة الضرورية لكل مسؤول او دبلوماسي عربي واجنبي معارض لسياسة حزب الله وحلفائه. واستيقظ مُجرّداً من كل الدعم الخارجي الذي كان يتمتّع به.

والأسوأ، بالنسبة إليه، أنه أجبر على وضع نفسه في تصرّف من تربّع على عرشه، أي جوزيف عون. والأخير لم يراع جعجع، بل عمد إلى محاصرته في الحكومة، إذ لا يستشيره ولا يأخذ باقتراحاته في أيّ تعيينات تخصّ الطائفة المسيحية من محافظ الشمال إلى أصغر موظف في وزارة الطاقة. كما أوصل إليه رسالةً مفادها أنه يرفض أي محاولة قواتية للانتقام من الموظفين المسيحيين غير الموالين لحزبه، وأنه لن يتساهل في هذا الأمر، بل سيقف في وجه معراب إذا سارت على هذا الطريق. وعلى هذا المنوال، يُطفئ جعجع شمعات الخسارة، الواحدة تلوَ الأخرى.

تحت معراب وانتهت سنوات من الامتيازات السعودية التي كانت ممنوحة لها. والنتيجة: الرجل السعودي الأول في لبنان لم يعد جعجع، وإنما عون. والأنكى أن كل من يقابل المبعوث السعودي يزيد بن فرحان يستمع إلى ما سبق بوضوح ومن دون مواربة. وهو ما يكفي لدفع قائد «القوات» إلى الجنون، بعد تقليص دوره إلى مجرّد سياسي يُحرّر ما يقوله عون وينشره على موقع «أكس» بين الحين والآخر، أو يُحوّله إلى نص مكتوب يكرّره في المقابلات المتلفزة.

ولا يتوقف ما يحاول جعجع القيام به عند الرغبة في استعادة الانتباه السعودي فقط، وإنما بإبداء الأمير يزيد بن فرحان اهتماماً بالعلاقة مع رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، إذ دام آخر لقاء بينهما ما يزيد عن ساعتين، فضلاً عن تأكيد مصادر مطلعة أن ابن فرحان طلب من جعجع التواصل مع باسيل وفتح الأبواب معه.

فتعاظم غضب جعجع من كل تلك المُتغيّرات التي انضمّ إليها لقاء سري بين باسيل ورئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن في مقر السفارة القطرية قبل أسبوعين. ولم يجد أمامه سوى رفع السقف في وجه حلفائه والتهديد بحرق كل المراكب لاستعادة جزء صغير من النفوذ الذي فقده. والسبيل الوحيد، كما يعتقد، ابتزاز السعوديين عبر ضربة مُدوّية لعائشة بكار، خصوصاً أن هؤلاء الأعضاء من مشارب سياسية مختلفة، إلى جانب أن بعضهم محسوبون على دريان نفسه، وبينهم عضوان مُعيَّنان من قِبل مفتي الجمهورية.

كلّ ذلك، أملى على دريان طلب الدَّجة من «العائلات البيروتية»، التي لم يكن رئيس اتحادها، وليد كبي، متحمّساً لتلبيته. وهو ما ينفيه المعنيون داخل الاتحاد، الذين يردّون بأن اعتراض كبي ليس على زيارة دار الفتوى، وإنما على أن تكون الأولى بعد انتخاب هيئته الإدارية، زيارة رئيس الحكومة نواف سلام في البداية، كما حصل الشهر الماضي.

في المقابل، يتردّد أن مفتي الجمهورية طلب مؤازرة بعض السياسيين لتقريب موعد الزيارة، من دون أن يفلح في ضمان حصولها في اليوم نفسه الذي عُقدت فيه جلسة المجلس الشرعي، التي لم يكتمل نصابها. وبدلاً من السبت الفائت، زار وفد الاتحاد عائشة بكار أمس، رغم استياء المعنيين منهم، من تأمين الدعم لدريان والوقوف في وجه خصومه، وبينهم فاعليات بيروتية.

وهو ما ينفيه هؤلاء، إذ يرفضون وضع زيارتهم في سياق مقاطعة أعضاء المجلس الشرعي لاجتماعاته، مؤكدين أن موعد الزيارة طُلب قبل موقف هؤلاء. كما يؤكدون عدم تدخّل أيّ من السياسيين لدى الكبي لتسريع زيارة دريان، خصوصاً أن الرئيس الجديد لـ«العائلات البيروتية» يرفض تحويل الاتحاد إلى منصة سياسية.

حلّ وسط

ومع ذلك، لا ينكر هؤلاء أن بعض عائلات الاتحاد اعترضت على الزيارة، ولذا، أنتجت حنكة كبي حلاً وسطاً يلبّي مطلب دار الفتوى من دون أن يستفزّ خصومها؛ فأعطى دريان صورة يتوسّط فيها 22 عضواً من الاتحاد، وفي الوقت عينه ألقى في بهو الدار كلمة لم يتطرّق فيها إلى أزمة التمديد أو يُعلن فيها دعمه للمفتي. على العكس، فهم خصوم سيشاركون في الوفد عدم إشارة أزمة التمديد خلال اللقاء، والاكتفاء بكلمة عامة غير إشكالية يلقيها كبي في الخارج.

> **تكفّل كبي بأن تكون الزيارة إلى دار الفتوى بروتوكولية وألّا يتخللها كلام بشأن أزمة التمديد لمفتي الجمهورية**

ولأنّ الحماسة لزيارة دريان لم تكن في أوْجها، قرّر المعنيون توسيع بيكار الدعوات ليشمل أعضاء الهيئة الإدارية والهيئة العامة. ومع ذلك، كان الحضور خجولاً ولم يتعدّ الـ 22 عضواً، بعدما توقّع الدّاعون أن يصل عدد المشاركين إلى نحو 50، علماً أن البعض يربط الحضور الخجول بالكثير من الأسباب، كالخلافات داخل الاتحاد وعدم الرضى عن أداء كبّي، كما تحديد الموعد عند الساعة الحادية عشرة صباحاً، أي حينما يكون الموظفون في أعمالهم، إلى جانب الاعتراض على الزيارة بحدّ ذاتها.

للضغط على البلدية ودعم سلام

في المُحصّلة، جاءت الزيارة كما رسمها مسؤولو الاتحاد، ولم يتطرّق خلالها أيّ منهم، ولا حتى دريان نفسه، إلى أزمة عائشة بكار. على العكس، شدّد كبي خلال اللقاء على «أننا على مسافة واحدة من الجميع ولن نكون طرفاً»، من دون أن يُعرف ما إذا كان يقصد أزمة التمديد، ولا سيما أن حديثه جاء في الإطار العام. وعلمت «الأخبار» أن اللقاء الذي دام ساعة خاض في العموميات. وبعدما عرّف كبي دريان بأعضاء الوفد، ولخّص الأزمة التي مرّ بها الاتحاد وانتهت بانتخابات هيئته الإدارية، دعاه المفتي إلى التركيز على العمل في الشأن العام وعدم الخوض في المعارك السياسية، ودعاهم في الوقت عينه إلى دعم رئيس الحكومة نواف سلام، لما يمثّل هذا المقام لدى الطائفة السنّية، وعلى صعيد الدولة اللبنانية.

وتمنّى مفتي الجمهوريّة على الحاضرين أن يمارسوا ضغطاً على محافظ بيروت، مروان عبود، ورئيس بلدية بيروت، إبراهيم زيدان، بهدف المسارعة في تنفيذ مشاريع إنمائية في العاصمة، التي تعاني الإهمال، بسبب تقصير بلديتها.

تقرير

«العائلات البيروتية» في دار الفتوى... للصورة فقط!

لينا فخر الدين

لم ينجح مفتي الجمهورية، الشيخ عبد اللطيف دريان، في تأمين الدعم البيروتي الذي يلزمه، فدريان راهن على تحويل زيارة رئيس «اتحاد جمعيات العائلات البيروتية» وأعضائه لدار الفتوى، إلى غطاء يتدثّر به بعدما فقدَ تأييد الأعضاء البارزة في «المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى»، نتيجة مقاطعة 9 من أصل 10 أعضاء لجلساته، وإبلاغه من قِبل معظمهم أنهم لن يعودوا إلى الحضور إلّا بعد صدور القرار النهائي لمجلس شورى الدولة، بشأن الطعن المُقدّم في قرار التمديد له.

هكذا، أدرك دريان سريعاً أن هدف المقاطعة هو سحب المشروعية البيروتية التي تشكّل أساس منصبه منه، خصوصاً أن المرسوم 291 الصادر في عام 1932، وتحديداً في عهد الرئيس شارل دباس، وبالاستناد إلى قرار المفوّض السامي الفرنسي، أفضى إلى أن «مفتي بيروت يُلقّب من الآن وصاعداً مفتي الجمهورية اللبنانية».

وعليه، شكّلت مقاطعة الأعضاء البارزة، باستثناء رئيس المحكمة الشرعية السنّية، محمد عساف، والحكومة، لا علاقة له بشخصيهما، وإنما بالقوى الخارجية التي تدعمهما.

فمنذ انتخاب جوزيف عون رئيساً، فَقَدَ جعجع دوره عند واشنطن والرياض، بعد أن أصبح في بعبدا رئيسٌ مُكتمل الصلاحيات، استطاع فرض نفسه حليفاً أوحدَ لهما، حتى لم تعودا تحتاجان معه إلى قوى سياسية أخرى، كما كان الوضع عليه سابقاً.

هكذا، سُحب البساط سريعاً من المش بالحكومة التي يدعمونها أو بالأحرى يجدونها أفضل الممكن الآن إلى حين اتضاح شكل المرحلة المقبلة. وفي هذا السياق، تبلّغ حاكم معراب أيضاً بأن الرياض حريصة على موقع رئيس مجلس النواب نبيه بري وتقدّر الدور الذي يلعبه في ظل الأزمة الحالية، وتريد تعاونَ القوى السياسية معه والتوافق مع عين التينة على الخطوط الكبرى سياسياً وحكومياً. وهي رسالة تُرجمت سريعاً في مجلس الوزراء عبر التعيينات الأخيرة وسحب البنود الإشكالية من جدول الأعمال وإقفال ملف المجلس العدلي. يحدث كل ذلك وسط تفاؤل مُستجدّ بتسوية أميركية - إيرانية ستنعكس حكماً على لبنان في حال حصولها، وأولُ تجلّياتها سيكون إعادة تشكيل السلطة وإعداد قانون انتخابي جديد يتلاءم مع مُندرجات اتفاق الطائف.

في المُحصّلة، يقف جعجع أمام عاصفة لم يعهدها من قبل. نام الرجل الأقوى سعودياً وأميركياً على أنه الوجهة الضرورية لكل مسؤول او دبلوماسي عربي واجنبي معارض لسياسة حزب الله وحلفائه. واستيقظ مُجرّداً من كل الدعم الخارجي الذي كان يتمتّع به.

والأسوأ، بالنسبة إليه، أنه أجبر على وضع نفسه في تصرّف من تربّع على عرشه، أي جوزيف عون. والأخير لم يراع جعجع، بل عمد إلى محاصرته في الحكومة، إذ لا يستشيره ولا يأخذ باقتراحاته في أيّ تعيينات تخصّ الطائفة المسيحية من محافظ الشمال إلى أصغر موظف في وزارة الطاقة. كما أوصل إليه رسالةً مفادها أنه يرفض أي محاولة قواتية للانتقام من الموظفين المسيحيين غير الموالين لحزبه، وأنه لن يتساهل في هذا الأمر، بل سيقف في وجه معراب إذا سارت على هذا الطريق. وعلى هذا المنوال، يُطفئ جعجع شمعات الخسارة، الواحدة تلوَ الأخرى.

تحت معراب وانتهت سنوات من الامتيازات السعودية التي كانت ممنوحة لها. والنتيجة: الرجل السعودي الأول في لبنان لم يعد جعجع، وإنما عون. والأنكى أن كل من يقابل المبعوث السعودي يزيد بن فرحان يستمع إلى ما سبق بوضوح ومن دون مواربة. وهو ما يكفي لدفع قائد «القوات» إلى الجنون، بعد تقليص دوره إلى مجرّد سياسي يُحرّر ما يقوله عون وينشره على موقع «أكس» بين الحين والآخر، أو يُحوّله إلى نص مكتوب يكرّره في المقابلات المتلفزة.

ولا يتوقف ما يحاول جعجع القيام به عند الرغبة في استعادة الانتباه السعودي فقط، وإنما بإبداء الأمير يزيد بن فرحان اهتماماً بالعلاقة مع رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، إذ دام آخر لقاء بينهما ما يزيد عن ساعتين، فضلاً عن تأكيد مصادر مطلعة أن ابن فرحان طلب من جعجع التواصل مع باسيل وفتح الأبواب معه.

فتعاظم غضب جعجع من كل تلك المُتغيّرات التي انضمّ إليها لقاء سري بين باسيل ورئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن في مقر السفارة القطرية قبل أسبوعين. ولم يجد أمامه سوى رفع السقف في وجه حلفائه والتهديد بحرق كل المراكب لاستعادة جزء صغير من النفوذ الذي فقده. والسبيل الوحيد، كما يعتقد، ابتزاز السعوديين عبر

تصويب

ورد في «الأخبار» في 3 تشرين الثاني 2026، تحت عنوان «الشيعة في لبنان: سلاح المقاومة أهم من المعيشة والاقتصاد» أنّ معدّ الاحصاء هو المركز الاسلامي للدراسات والتوثيق، والصحيح هو المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، فاقتضى التوضيح.

تقرير

حوكمة المخيّمات الفلسطينية: مقاربة أمنية وحقوق مؤجّلة

تفتح «الخطة الوطنية لحوكمة المخيمات الفلسطينية في لبنان» نقاشاً يتجاوز تنظيم أوضاع المخيمات وإدارتها، إلى طبيعة العلاقة التي تريد الدولة اللبنانية إقامتها مع اللاجئين الفلسطينيين، وموقع حقوقهم المدنية في أي تسوية مقبلة لملف السلاح. فبينما تتحدث الخطة عن سيادة القانون وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية، تضع الأمن في صلب مقاربتها، من دون أن تبدّد المخاوف من إعادة طرح معادلة المقايضة بين الحقوق وتسليم السلاح، أو من تحويل المخيمات إلى حالة استثنائية دائمة تحت عنوان الحوكمة.

في 30 تشرين الأول الماضي، أطلقت لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني في السراي الحكومي مسار الاستشارات بشأن «الخطة الوطنية لحوكمة المخيمات الفلسطينية في لبنان»، التي أعدّ مُسوّدتها العميد سهيل خورية بالتنسيق مع الباحث الفلسطيني هشام دبسي. وزُرّعت مُسوّدتها على عدد محدود من الباحثين وممثلي الإدارات العامة والأجهزة الأمنية، لوضع ملاحظاتهم، التي قال رئيس اللجنة رامز دمشقية إنها «أُخذت في الاعتبار».

وفي كلمته خلال إطلاق المسار، قال دمشقية إن «الأمن يشكّل ركيزة أساسية في الخطة، إلى جانب سيادة القانون وعمل القضاء، وانتظام الإدارة، ومعالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والخدماتية»، مشيراً إلى أنها «تشمل الرعاية الدولية والمشاركة المجتمعية وتنظيم العلاقة مع البلديات، بما يتيح الانتقال من المعالجات المتفرقة عند الأزمات إلى عمل مؤسساتي منتظم، ضمن مرجعية الدولة اللبنانية وبالتنسيق مع الجهات الفلسطينية ووكالة أونروا».

وأشار دمشقية إلى أنّ الخطة تستند إلى مقدّمة الدستور اللبناني، التي تؤكد رفض التوطين والالتزام بمواثيق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإلى القرار 194، وإلغاء اتفاق القاهرة عام 1987، واتفاق الطائف «الذي أكّد بسط سلطة الدولة اللبنانية الموحّدة لقضايا اللجوء الفلسطيني في لبنان» لعام 2017، وخطاب القسم والبيان الوزاري، وقمة بيروت بين الرئيسين جوزيف عون ومحمود عباس في أيار 2025، وقرار مجلس الوزراء في آب 2025 تكليف الجيش إعداد خطة لحصر السلاح بيد الدولة.

المُسوّدة الأولى، التي أبقتها اللجنة ضمن نطاق محدود للتشاور قبل أن يسرّبها البعض، بدت متقدّمة نسبياً في ما يتصل بالحقوق المدنية للفلسطينيين. غير أنّ العودة إلى المقاربة الأمنية بوصفها مدخلاً أساسياً لمعالجة ملف المخيمات تضع علامات استفهام حول فرص تنفيذ الخطة، حتى بعد استكمال المشاورات التي أعلن دمشقية أنها ستمتد ستة أشهر. وتشمل «جميع الجهات اللبنانية والفلسطينية المعنية، الرسمية والسياسية والأمنية والحقوقية والمجتمعية».

ويبدو أن السلطة اللبنانية، بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، تتعامل مع ملف السلاح كورقة مقايضة مقابل الحقوق، رغم أن دمشقية شدّد على أنّ «الحقوق ليست ثمناً لتسليم السلاح، كما أن حصرية السلاح ليست موضع مقايضة». فلضمان تنفيذ الحوكمة، لا بد من تنفيذ عنصر رئيسي منها، وهو إنهاء ملف السلاح الفلسطيني في لبنان. ليس بالطريقة الشكلية التي جرت السنة الماضية. غير أنّ السؤال الأساسي يبقى: هل السلاح الفلسطيني في لبنان مسألة لبنانية - فلسطينية فحسب، أم يرتبط بالتوازنات اللبنانية الداخلية وبالصراع الإقليمي الأوسع مع إسرائيل؟ فبعض التنظيمات التي يُحسب سلاحها على الفلسطينيين لمجرّد وجودها في مخيم عين الحلوة، تنفّذ أجندات عربية وأجنبية وتستهدف قوى لبنانية وفلسطينية. كما أظهرت اشتباكات تموز 2023. وبالتالي، لا يمكن فصل ملف السلاح عن القوى والجهات التي تقف خلفه، ولا عن الصراعات التي تتجاوز حدود المخيمات.

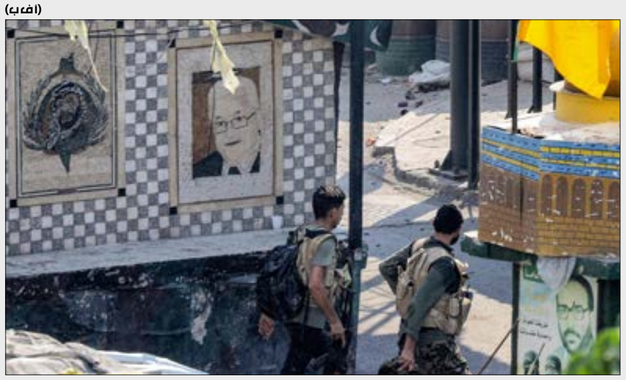
ولفهم تعقيدات هذا الملف، لا بد من العودة إلى عام 1991، حين جرت عملية جمع السلاح الثقيل والمتوسط من المخيمات الفلسطينية. يومها، ترأّس اللجنة الفلسطينية المعنية بالملف القيادي السابق في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومنظمة التحرير صلاح صلاح. وفي مذكّراته («من ضفاف البحيرة إلى رحاب الثورة»، يروي أنّه «اتضح من خلال اللقاء مع (نائب الرئيس السوري عبد الحليم) خدام أن السوريين ليسوا مع التسرع بسحب السلاح، ولا يؤيدون فكرة الفصل بين الوجود العسكري الفلسطيني وسلاحه (...) وسرّب السوريون لوماً للفلسطينيين على سرعة استجابتهم لتسليم السلاح الثقيل والمتوسط».

تكشف هذه الشهادة أنّ النظام السوري كان يعارض آنذاك التسرّع في سحب السلاح الفلسطيني، فيما يندفع اليوم لبنانيون وفلسطينيون نحو تسليمه، استناداً إلى رهانات على تبدّل موازين القوى الإقليمية، ومنها افتراض هزيمة إيران في الحرب، وما قد يترتب عليها من انحسار نفوذ حزب الله وحلفائه في لبنان، ومن بينهم فصائل المقاومة الفلسطينية.

أمّا فلسطينياً، فيكفي التوقف عند الصور الرسمية لإطلاق «الخطة» في السراي الحكومي، حيث غاب ممثلو الفصائل الفلسطينية، بما فيها حركة «فتح»، فيما حضر ياسر عباس، ممثل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وألقى كلمة، كما حضر سفير دولة فلسطين، الذي جلس على مسافة من ممثل الرئيس. ويعكس هذا المشهد، على ما يبدو، استبعاد القوى التي تمثّل الحضور الفعلي في المخيمات، أو ما يمكن وصفهم بأصحاب القضية المباشرين. وإذا لم تعلن هذه القوى اعتراضاً صريحاً حتى الآن، فقد عبّرت عن «استياء عام» من محاولة «ابن الرئيس» استبعادها، واستبعاد تاريخها أيضاً.

(الأخبار)

(أ ف ب)



الكرة اللبنانية

جويّا vs النجمة: لماذا كل هذا التوتر؟

انتهت مباراة جويا والنجمة ضمن الأسبوع الخامس من الدوري اللبناني لكرة القدم والتي أقيمت الأحد على ملعب جويا ولم تنتهِ تداعياتها بعد مرور 48 ساعة على نهاية المباراة - الخيبة التي صدمت الجمهور اللبناني بسلبيتها والاحداث التي رافقتها وما تلاها من «حفلة جنون» على مواقع التواصل الاجتماعي. فما هي اسباب هذا التشنّج بين الناديين وجمهورهما؟

عبد القادر سعد

لعل كلام النجم السابق اللاعب عباس عطوي «أونيكا» حين وصف ما حصل على أرض الملعب بين لاعبي فريقي جويا والنجمة بالمعيب وكأن هناك «أخذاً بالثأر» يختصر المشهد برمّته.

تحدث عطوي بكلّ أخوية ومحبة انطلاقاً من أنه لاعب سابق وشخص محبّ لكرة القدم ويتمنى مشاهدة مباريات جميلة. تحدث عطوي خلال الفيديو الذي نشره على صفحته على الفايسبوك معتبراً أن من أفسد المباراة ليس الجمهور أو الحكام بل اللاعبون. وتوجّه إليهم بنصيحة بأنهم لاعبون محترفون وواجب عليهم أن يكونوا على هذا المستوى وأن يقدموا كرة قدم جميلة بدلاً من التدافع والضرب والتهجّم على الحكام.

وضع الكابتن «أونيكا» الإصبع على الجرح وتحدث بلسان كثيرين صدموا بخيبة الأمل التي عاشوها في مباراة كانت منتظرة بين أكثر فريقين منافسين على اللقب والأكثر كلفة بين أندية كرة القدم الـ12.

فمباراة جويا والنجمة على ملعب محمد سعيد سعد الجميل في جويا، كانت «قيمتها» ما بين 14 إلى 15 مليون دولار من ناحية كلفة الملعب وميزانية الناديين، إضافة إلى وجود تقنية فيديو الحكم المساعد وكلفتها العالية. انتظر الجمهور الكروي اللبناني وجبة كروية دسمة خصوصاً أنها المباراة الأولى الكبيرة بين فريقين من الفرق الأربع المنافسة على اللقب وهي الأنصار والنجمة والعهد وجويا هذا الموسم. لكن هذه الوجبة الدسمة تحولت إلى وجبة «أكل مستشفيات» لا طعم ولا لون لها بل على العكس مشاهد معيبة من لاعبين دوليين كبار يتدافعون ويتضاربون ويعترضون باستمرار على الحكام الذين كانوا ممتازين في اللقاء المشحون والمتوتر ونجحوا في إنهاء المباراة بسلام.

الأسوأ هو ما تلا المباراة، سواء بعدها مباشرة أو في اليوم التالي على صعيد التصريحات ومن ثم «حرب الشتائم» على مواقع التواصل الاجتماعي. قد يعتبر البعض أن ما قيل على «السوشال ميديا» هو من الجمهور وهذا أمرٌ طبيعي. لكن هناك عدداً كبيراً من التعليقات أو الفيديوهات صدرت من أشخاص مقربين جداً من المسؤولين الكبار في الناديين ما يعني أن هناك إما كلمة سر وإيعاز أو «قبّة باط» للهجوم الذي صدر من البعض، وهذا له دلالاته.

واقع يكشف عن توتر كبير في العلاقة بين الناديين خصوصاً على صعيد المسؤولين الكبار، رغم أن الرسائل الصوتية المتبادلة والاتصالات التي تحصل بين رئيس جويا وسام سعد، والرئيس التنفيذي في النجمة رامي بيطار، تشير إلى عكس ذلك. لكن تحت مقولة «أسمع كلامك يعجبني أشوف أمورك أستعجب» يتلخص المشهد بين الناديين.

لكن ما هي الأسباب التي أوصلت الأمور إلى هذه النقطة بين ناديين، الأول حديث العهد هو جويا في ثاني موسم له في الدرجة الأولى، والثاني له تاريخ طويل وهو النجمة؟ فهناك بعض المؤشرات التي تشير إلى وجود برودة في العلاقة، ولعل المشهد في منصة الملعب خلال المباراة ومكان جلوس كل طرف وبُعد المسافة بينهما يعزز فكرة هذه البرودة.

«الأخبار» حاولت معرفة الأسباب عبر التواصل مع مسؤولين كبار في الناديين، فاستطاعت الوقوف على وجهة نظر النجمة ووجهة نظر جويا حول الموضوع.

في النجمة، حين تسألهم عن اسباب هذا التوتر يعودون إلى الموسم الماضي والمباراة الأولى بين الفريقين في جونيه في ذهاب دوري 2025-2026 على صعيد الطريقة التي حضر فيها بعد الجمهور مرتدين الأقنعة السوداء والشتائم التي أطلقوها. «بدأت الحساسية والاستفزازات منذ ذلك اليوم واستمرت حتى نهاية الموسم» يقول أحد أعضاء اللجنة الادارية في نادي النجمة لـ«الأخبار».

يتوقف النجماويون وغيرهم من المسؤولين في الأندية عند تصريحات المسؤولين في جويا وتحديداً الرئيس وسام سعد الرئيس التنفيذي باسل سعد، سواء عبر مقابلات إعلامية أو خلال حفل تقديم الفريق في السابع من تشرين الأول الماضي. أحد الإداريين في نادٍ ثالث يقول لا يمكن لمسؤول في أي نادٍ أن يقول: «نحن أتون لنحكم كرة القدم». هذا كلام كبير ولا أحد يحكم كرة القدم في لبنان».

يكمل النجماويون ملاحظاتهم ويتحدثون عن ما واجهوه في ملعب جويا في ثلاث مباريات حضروا فيها. «كيف يمكن للمياه أن تكون مقطوعة عن غرف ملابس فريق النجمة في ثلاث مباريات، ويجب انتظار صهريج المياه حتى يحضر كي تتامن المياه؟ لماذا يجب على الفريق أن ينتظر 12 دقيقة خارج غرفة ملابسه بسبب أن الغرفة مغلقة ومن يملك المفتاح في طريقه لفتحها. من ثم فجأة وبعد اعتراض مدرب فريق جويا الجزائري ميلود حمدي على ما يحصل يظهر كارت إلكتروني يفتح الباب؟ لماذا فقط في ملعب جويا يقوم البعض من جمهور النجمة (غير معروفين لدى المسؤولين في الجمهور) برمي عبوات المياه في حين لا يحصل ذلك في ملعب آخر؟ ولماذا يتم السماح بإدخال عبوات المياه من الأساس إلى الملعب؟» يقول أحد المسؤولين في النادي.

في الوقت عينه، يؤكّد الرئيس التنفيذي في نادي النجمة رامي بيطار في اتصال مع «الأخبار» على عمق العلاقة مع نادي جويا ويشدد على المحبة الكبيرة التي يكنّها للإخوة الثلاثة وسام وباسل ووائل، مشدداً على تقديره الكبير للاستثمارات التي يقومون بها في كرة القدم اللبنانية. ليختم حديثه «يا ريت في خمسة وسام وباسل ووائل سعد في كرة القدم اللبنانية».

من جهته، لا يبدو رئيس نادي جويا وسام سعد بعيداً عن الحاج رامي في موقفه من نادي النجمة والمسؤولين فيه. فحين تسأل الحاج وسام عن مدى وجود توتر بالعلاقة بين ناديي جويا والنجمة، يجيبك سريعاً «أعوذ بالله قبل شوي حكيت مع رامي وقلت له عرضك عرضي وأهلك أهلي. العلاقة بين الناديين ممتازة، خصوصاً بيني وبين رامي بل هي سوبر ممتازة والتواصل الودي قائم، وما حصل خلال المباراة وبعدها لا يعدو سوى تصرفات بقيت في مكانها» يقول رئيس جويا لـ«الأخبار».

وحين تسأله عن التصريحات التي تصدر عنه والتي يعتبرها النجماويون استفزازية، يضحك الحاج وسام ويقول «هي تصريحات تحفيزية للفريق لخلق المنافسة وليس لخلق أي عداء وخصوصاً مع نادي النجمة. ولا يمكن أن يكون هناك أي شيء شخصي مع الصديق والأخ رامي. وحتى لو فهمت هذه التصريحات بغير معناها فإنني أشدد على أنها لا تتعدى الإطار التحفيزي للفريق، يضيف وسام سعد.

وعن الملاحظات التي يسهب النجماويون في الحديث عنها في ملعب جويا يقول سعد «قد تكون في بعض الأوقات تفاصيل في العمل تحتاج إلى معالجة سريعة، لكن لا شيء مقصود وملعب جويا هو ملعب نادي النجمة بدليل أن الملعب وضع بتصرف النجمة في الموسم الماضي، وحتى أنني أبلغت الحاج رامي هذا الموسم بوضع الملعب بتصرفه في حال تأهل الفريق في دوري التحدي الآسيوي. أعود وأؤكد أن العلاقة مع النجمة والمسؤولين فيها ممتازة ونقطة عالسطر». يختم رئيس نادي جويا وسام سعد حديثه لـ«الأخبار».



خيّبت المباراة آمال الجمهور بسلبيتها والتوتر الذي طغى عليها (طلال سلمان)

> **يؤكد وسام سعد ورامي بيطار على عمق العلاقة والصداقة بينهما**



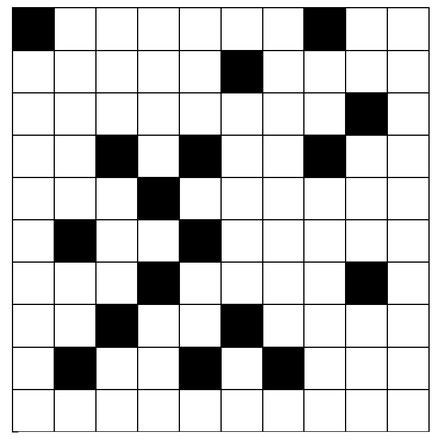
كلمات متقاطعة 5222

افقيا

1- قطع صوف – الحديث بين متحاورين – 2- كثير وهائل – خطة عمل وتصميم – 3- المجسمات التذكارية – 4- في الجسم – نشاهد مجزومة – شاي بالأجنبية – 5- أقوى أنواع القنابل في العالم – هتف بصوت عالٍ – 6- بلدة لبنانية في قضاء البترون – عاصفة بحرية – 7- رقاقي – عدد – 8- حجارة رخوة نخرة – للتأفف – عمر – 9- جمال – بئر عميقة – 10- من التمارين البدنية الخفيفة يمارسها الجميع وفي كل الأوقات

عمودياً

1- ميكانيكي فرنسي راحل إخترع نول الحياكة – 2- ال التعريف بالأجنبية – لألِيء عظام – إحدى الإمارات العربية المتحدة – 3- نوتة موسيقية – مدينة سويدية – 4- اسم تحمله عدة مدن أميركية أهمها في فرجينيا – 5- دواء يدفع السموم – متشابهان – 6- تقذفها البراكين – للنداء – 7- مندیل الرقبة – من الخضر – 8- ما يخلفه الميت لورثته – مدينة لبنانية – أغلظ أوتار العود – 9- وكالة أنباء عالمية – رجل دين – 10- المرشد الأعلى للثورة الإيرانية بعد وفاة الخميني



حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- بوخارست – قد – 2- أبو ظبي – كيا – 3- خُف – النسر – 4- ما – الميت – 5- كلارك – مرتا – 6- ارابال – 7- يم – عمي – ربأ – 8- سقيم – بغي – 9- تاليران – فا – 10- وليد المعلم

عمودياً

1- باسم كريستو – 2- وب – ال – مقال – 3- خوخ – اس – يلي – 4- أظفار – عميد – 5- رب – لكام – را – 6- سيام – ريبال – 7- ليما – غنم – 8- كنتربري – 9- قيس – تاب – فل – 10- دارت الأيام

sudoku 5222

8				3				
	1	3	9				4	8
	4				2	7		
5			8		7	1		
1				5				6
7		8	3					5
		6	4				8	
3	2				8	5	9	
		7		9				1

حلول الشبكة السابقة

8	2	6	5	3	4	1	9	7
5	3	7	9	1	6	8	2	4
1	9	4	2	7	8	5	3	6
2	5	3	4	9	1	6	7	8
7	6	8	3	2	5	4	1	9
9	4	1	8	6	7	2	5	3
4	7	2	1	8	3	9	6	5
6	1	5	7	4	9	3	8	2
3	8	9	6	5	2	7	4	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 519

كلمة السر من 7 حروف: قناة أو مجرى مائي يُستخدم لري الزرع

الآلة – بئر – بحر – ترعة – تيار – جر – حقل – دوران – ركن – سطل – شرب – شط – ضفاف – عجلة – قناطر – قسطل – قناة – قلب – محور – مصنع – مضخة – ماء – ناعورة – نهر – يابسة

ش	ل	ة	ا	ط	ح	ة	ي	ل	ب
ر	ط	ت	ا	ش	ق	ر	ا	ط	ذ
ب	س	ل	ر	ن	ل	و	ب	س	ر
ض	ف	ا	ف	ع	ق	ع	س	ق	ء
ا	ة	خ	ض	م	ة	ا	ة	ا	س
ة	ل	آ	ل	ا	ق	ن	م	ج	ر
ق	ن	ا	ط	ر	د	و	ر	ا	ن
ر	ا	ي	ت	ي	ر	ن	ر	ك	ن
م	ح	و	ر	ح	ه	ة	ل	ج	ع
ق	ل	ب	ر	م	ص	ن	ع	ة

حلول الشبكة السابقة: مزرعة طمرة

عملية حسابية 519

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	٪	3	X		=	92
–		X		X		
	X		+		=	61
٪		X		٪		
	X		X	2	=	48
=		=		=		
19		96		26		

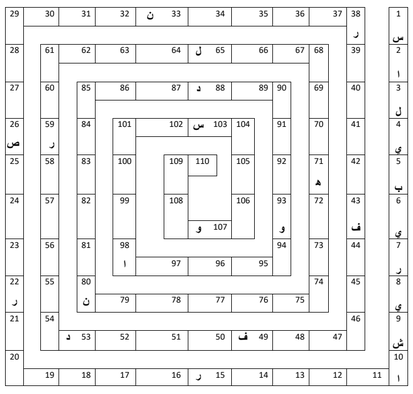
حلول الشبكة السابقة

23	+	25	٪	3	=	16
X		٪		X		
4	X	5	٪	2	=	10
–		X		X		
12	X	17	٪	6	=	34
=		=		=		
80		85		36		

شبكة العنكبوت 519

إعداد نعوم مسعود

1 – 10 رئيس لبناني كان طبيب قلب قبل أن ينخرط الى السياسة
9 – 24 سياسي وقائد عسكري فرنسي عمل في نظام الملك لويس السادس عشر وتحت حكم نابليون
24 – 33 فنان سوري زوج الممثلة اللبنانية دانييلا رحمة
31 – 38 رئيس وزراء انكليزي سابق
36 – 43 شاعر روسي راحل له رواية مشهورة « بطل من زماننا »
41 – 53 أديب لبناني راحل من رواياته « طواحين بيروت »
51 – 57 مدينة في السودان
55 – 59 احد الأنهار الرئيسية العابرة للحدود في اوروبا
58 – 65 عاصمة الكونغو
63 – 73 ملحن لبناني راحل لقب بـ« شيخ الملحنين » اعطى السيدة فيروز أغنية « سوارة العروس »
72 – 80 فنان أسطوري فيرمرمي نحت تمثالاً لإمرأة جميلة ووقع في حبها
80 – 84 مدينة فرنسية
83 – 91 مغنية بوب كندية شهيرة أصيبت بمرض عصبي نادر
91 – 95 اصغر دولة جزرية في العالم في القارة الإوقيانية عاصمتها يارين
94 – 98 دولة عظمى
97 – 105 آخر رئيس شيوعي لدولة بولندا توفي عام 2014
104 – 107 عاصمة الإكوادور
106 – 110 مدينة فرنسية



حل شبكة العنكبوت السابقة

متاعب – عبد الرحمن سوار الذهب – بريجيت باردو – دواجن – جنوب افريقيا – اسامة الرحباني – تيامي – ميشال ساردو – دوشنبه – هاري – ريموند وول – ليفوج – جرجي زيدان – انعي – ميس الريم – مون بلان – انشر – شريف

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5222

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية (1938- 2001). إغتيل على يد أحد القادة العسكريين
4+1+4+7+5+11+8+7+9 = عاصمتها طوكيو ■ 6+8+9+3 = خلاف كبير ■ 2+10 = للتمني

حل الشبكة الماضية: **بلقيس الراوي**

على الغلاف

إيران في قلب الانتخابات
لعنة الحرب تلاحق ترامب

خضر خروبي

قبيل إغلاق مراكز الاقتراع لانتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة، وبدء ظهور النتائج الأولية تباعاً، تزايدت التكهّنات حول مصير الأغلبية «الجمهورية» في مجلسَي الشيوخ والنواب، وتبعات ذلك على السياسة الخارجية، والتصعيد في المعيشة. وظلّت التقديرات منقسمةً بين مَن يرجّح انتزاع «الديمقراطيين» السيطرة على أحد مجلسَي «الكونغرس» أو كليْهما، مستنداً إلى ميل الكتلة الناخبة المستقلّة، التي تحسم النتائج عادةً، إلى معاقبة حزب الرئيس على خياراته السياسية وتجاهله هواجسها المعيشية، وبين مَن يتوقّع تغييراً طفيفاً يُبقي الكلمة العليا لـ«الجمهوريين» تحت قبّة «الكابيتول». وبدا هذا الاحتمال الأخير معلّقاً على المتنفّس الذي قد يمنحه انخفاض أسعار النفط للإدارة عشية الاستحقاق الانتخابي، وهو ما بدأت إرهاصاته تلوح في الأيام الأخيرة، مع تراجع خام «برنت» بنسبة 2,4% قبل ساعات، في هبوط سارع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى الاحتفاء به علناً، واصفاً إياه بأنه «أكبر انخفاض في تاريخ أسعار النفط».

إيران في السجال «الديمقراطي» - «الجمهوري»

مع أن القضايا الاقتصادية بقيت، كما دائماً، تتصدّر اهتمامات ما لا يقلّ عن 80 في المئة من الناخبين الأميركيين، إلا أن ما خلّفته الحرب على إيران من اضطرابات في إمدادات النفط العالمية، وتداعيات سلبية على الواقع المعيشي للأميركيين، تمثّلت بارتفاع أسعار البنزين والديزل ووقود التدفئة المنزلية، جعلت تلك القضايا المعيشة على مستويات اهتمام متقاربة مع ملفات السياسة الخارجية. وفي هذا السياق، أظهر استطلاع حديث أجرته وكالة «أسوشيتد برس» أن نحو 8 من كل 10 ناخبين أميركيين مسجّلين، بينهم أغلبية كبيرة من «الجمهوريين» و«الديمقراطيين» على السواء، يرون أن خفض تكلفة المعيشة يجب أن يكون من أولى أولويات «الكونغرس» المقبل، فيما قال نحو 7 من كل 10 ناخبين إن إنهاء الحرب مع إيران يجدر به أن يمثّل محور تركيز رئيساً للمشرّعين. ألا وقد أن كلًّا من الحزبَين حاول فرض روايته الخاصة لأسباب تلك الأزمات؛ إذ أرجعها «الديمقراطي» إلى جملة أسباب تتّصل بإدارة ترامب، وفي طليعتها الحرب على إيران التي يصفها «الديمقراطيون» بأنها «مكلفة وغير شعبية» و«مفتوحة زمنياً»، فيما برّرها «الجمهوريون» بذريعة قانون خفض الضرائب الذي أقرّته الإدارة عام 2025 وما تضمّنه من إعفاءات ضريبية، وذلك وسط تصدّعات تضرب حزب الرئيس، سواء على مستوى كوادره أو قاعدته الشعبية، إزاء الموقف من الحرب. وفي هذا السياق، يقرّ كوادر «جمهوريون» بأن الحملة على إيران وخطر تجدّدها مع ارتفاع أسعار الوقود، مثّلا التحدّي الأبرز أمام الحزب في هذا الاستحقاق، بعدما لمس الناخبون في فواتيرهم المنزلية أثر السياسة الخارجية لترامب، ولا سيما قراره مهاجمة الجمهورية الإسلامية من دون أن يحسب كلفتها الداخلية. وممّا فاقم القلق «الجمهوري» أيضاً من إدارة ساكن البيت الأبيض لملفات السياسة الخارجية والأمن القومي، إثارة مخاوف نووية من إيران، رأى فيها كثيرون، بينهم مسؤولون أمنيون سابقون في إدارات «جمهورية»، مبالغة واضحة.

الريف ينقضّ عن ترامب؟

أمّا على المستوى الشعبي، فيبدو أن الوضع في الولايات الزراعية التي طالما عُدّت الخزّان الأكثر ولاءً لـ«الجمهوري»، إذ أظهر استطلاع أجرته وكالة «رويترز» ومؤسسة «إبسوس»، في حزيران الماضي، تراجع تأييد ترامب في صفوف سكّان الولايات الريفية إلى 50%، وهو أدنى مستوى له على الإطلاق، عزّاه خبراء إلى استياء المزارعين من الشرخ أوضح في الولايات الزراعية لـ«الجمهوري». إذ أظهر استطلاع أجرته وكالة «رويترز» ومؤسسة «إبسوس»، في حزيران الماضي، تراجع تأييد ترامب في صفوف سكّان الولايات الريفية إلى 50%، وهو أدنى مستوى له على الإطلاق، عزّاه خبراء إلى استياء المزارعين من الشرخ أوضح في الولايات الزراعية لـ«الجمهوري». إذ أظهر استطلاع أجرته وكالة «رويترز» ومؤسسة غالون الديزل، الذي يُستخدم على نطاق واسع في النقل وتشغيل الجرارات في المزارع، في حدود 3 دولارات، فيما تجاوز سعره اليوم 6 دولارات. وينسحب الحال نفسه على الأسمدة الزراعية، ومنها اليوريا التي قفز سعرها من 400 دولار للطن إلى 580 دولاراً، لتُضاعف الضغوط على كلفة الإنتاج. وممّا زاد الطين بلّة بالنسبة إلى «الجمهوريين»، أن بعض ما روّجت له الإدارة كحلول لـلأزمة، ومنها مساعدات الديزل المخصّصة للقطاع الزراعي التي أعلنها ترامب، لم يتمّ صرفه قبل موعد الانتخابات.

في المقابل، سارع «الديمقراطيون» إلى «تجيير» أزمة القطاع الزراعي لمصلحتهم إعلامياً، رابطين بين تلك الأزمة وبين المواجهة مع طهران، ومستندين إلى إفلاس 300 مزرعة كبيرة العام الماضي، بزيادة 46% عن العام الذي سبقه، وإلى توقّعات بارتفاع إجمالي ديون القطاع هذا العام إلى 624,7 مليار دولار، وهو أعلى مستوى في تاريخ الزراعة الأميركية. وأيّاً يكن، وفي انتظار ما ستكشفه الصناديق عن انعكاس ملفّ الحرب على اتجاهات التصويت، تشير أرقام مركز «بيو» للأبحاث إلى أن نحو 65% من الأميركيين يعارضون طريقة تعامل ترامب مع الملف النووي الإيراني، في مقابل 33% فقط يؤيّدونها. وهي أرقام تصبّ في خانة فوز تشريعي محتمل لـ«الديمقراطيين»، الذين يراهنون على تحويل الاستياء الشعبي من الحرب وتداعياتها المعيشية إلى مقاعد إضافية في «الكونغرس».

فرص «ديمقراطية»: أيّ تبعات على الحرب؟

توالت، في الأيام والساعات الماضية، الاستطلاعات الموالية للحزب المعارض، وآخرها استطلاع أجرته شبكة «NBC News» على مستوى الولايات كافة، أظهر أن الناخبين المسجّلين يفضّلون سيطرة «الديمقراطي» على «الكونغرس» بنسبة 52%، في مقابل 45%



آثار تسريبات تاكر كارلسون حول نيّة ترامب شنّ هجوم على إيران ردود فعل واسعة (أ ف ب)

لـ«الجمهوري»، بتقدّم يزيد نقطتين عن استطلاع تمّ إجراؤه الشهر الماضي. أمّا «جولة الاقتراع المبكر»، فانتهت بمشاركة أكثر من 50 مليون ناخب، بينهم نحو 11 مليوناً من المسجّلين «الديمقراطيين»، في مقابل قرابة 8 ملايين من المسجّلين «الجمهوريين». وإذ يأتي ذلك على وقع تسريبات إعلامية أميركية عن عمل عسكري يُعِدّه البيت الأبيض ضدّ إيران بعد الانتخابات النصفية، في حال فشل جهود الوساطة الإقليمية، ترتسم علامة استفهام كبرى حول مصير المواجهة التي لا تحظى بتأييد قطاعات واسعة في الحزبَين، ولا سيما إذا تمكّن المعسكر «الديمقراطي» من تحقيق اختراقات ملموسة في المشهد الانتخابي.

في هذا الإطار، يرجّح محلّلون أن يقود احتمال فوز «الديمقراطيين» إلى مواجهة سياسية ودستورية حول الصلاحيات المتّصلة بإعلان الحرب والتحكّم في الإنفاق، التي استأثر بها ترامب إلى حدّ كبير، خصوصاً أنه لم يحصل على موافقة «الكونغرس» قبل شنّ الحرب على إيران. وإذ سُجّلت، لاحقاً، محاولات «ديمقراطية» متكرّرة لإلزام الرئيس بربط مسار الحرب بموافقة «الكونغرس»، فإنها لم تحظَ سوى ببدعم عدد محدود من المشرّعين «الجمهوريين». وبحسب هؤلاء المحلّلين، فإن سيطرة «الديمقراطيين» على مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، من شأنها أن تتيح لهم التأثير في قرارات السياسة الخارجية من بوابة صلاحياتهم التشريعية في المجال المالي. ومن بين وجوه ذلك، خفض الإنفاق الدفاعي سعياً إلى إلزام ترامب بالعودة إلى «الكونغرس» في حال قرّر استئناف العمليات العسكرية، أو إعادة فتح التحقيقات في مسار هذه الأخيرة، عبر سلسلة إجراءات من مثل استدعاء مسؤولي الإدارة للإدلاء بشهاداتهم علناً حول خططهم المقبلة تجاه إيران.

> **وصف مورفي خطة البيت الأبيض ضد إيران لما بعد الانتخابات بـ«الجنونية»**

تحذيرات من «ضربة ما بعد الاقتراع»

أثارت التسريبات التي أطلقها الإعلامي اليميني، تاكر كارلسون، حول نيّة ترامب شنّ هجوم على إيران، بعد الاستحقاق الانتخابي، ردودَ فعل واسعة في الأوساط السياسية والإعلامية. إذ دعا الصحافي رايان غريم، وهو الشريك المؤسّس لموقع «دروب سايت نيوز»، إلى عدم الاستخفاف بتسريبات كارلسون، لافتاً إلى أن الأخير يمتلك مصادر وثيقة داخل الإدارة الجمهورية. كذلك، دعا كبير محرّري مجلة «ذي أميريكان كونسيرفاتيف»، أندرو داي، إلى التعاطي بجدّية مع ما يُشاع، محذّراً من أن تصريحات ترامب تنطوي ضمناً على تهديدات نووية، بعدما أخفقت واشنطن في تطويع طهران بالأسلحة التقليدية. وكانت أكثر من 200 منظمة من منظمات المجتمع المدني حول العالم وجّهت نداءً إلى «الكونغرس» لمنع ترامب من تنفيذ هجوم نووي ضدّ الإيرانيين، في حين نبّه «المجلس الوطني الإيراني - الأميركي» (NIAC) إلى أن مجرّد احتمال إقدام الولايات المتحدة على شنّ هجوم من هذا النوع يمثّل «رعباً لا يمكن تبريره»، بصرف النظر عن مدى جدية الرئيس في تهديداته.

ومع تحوّل الحرب على إيران إلى عنوان سجالي بين الحزبَين، حذّر السيناتور «الديمقراطي»، كريس مورفي، من أن الهجوم الذي تخطّط له إدارة ترامب بعد الانتخابات قد يقود إلى تصعيد مدمّر، ويقوّض التزام الولايات المتحدة بـ«سيادة القانون». وكشف مورفي أنه كان من بين أعضاء «الكونغرس» الذين تلقّوا أخيراً «إحاطة مغلقة» حول مناقشات البيت الأبيض في هذا الشأن، واصفاً الخطة التي يعمل عليها «الجمهوريون» ضدّ إيران بـ«الجنونية»، ومذكّراً بأن هذه الحرب أساساً «غير قانونية». أما الباحث في «مركز السياسات الدولية»، سيتا توسي، فرأى أن اندلاع حرب تستهدف البنى التحتية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، وعلى نطاق لم يشهده العالم من قبل، بات مسألة «شبه حتمية»، مرجّحاً، في الوقت نفسه، أن تردّ طهران بضرب أهداف اقتصادية حيوية، بما سيدفع واشنطن إلى وقف عملياتها سريعاً.

تعهدات بوقف تمويل الحرب: «الديمقراطيون» متفائلون بالفوز

خضر خروبي

توجّه نحو 100 مليون أميركي، أمس، إلى صناديق الاقتراع، للمشاركة في الانتخابات النصفية التي يتنافس فيها نحو 2500 مرشح، في عدد هو الأكبر منذ عام 2014. وجاء ذلك على وقع استياء شعبي متصاعد من الأزمات الاقتصادية والمعيشية الضاغطة، وفي ظلّ تلهّف «ديمقراطي» لانتهاز الفرصة وانتزاع الأغلبية في «الكونغرس» سواء في مجلس النواب، حيث يعود المتنافسون إلى منازلة جديدة بعد تلك التي جرت عام 2024، أو في مجلس الشيوخ، حيث يدور التنافس على نحو 33 مقعداً ضمن التجديد الدوري، إضافة إلى انتخابات خاصة في ولايتَي فلوريدا وأوهايو -تستهدف ملء مقعدين شغرا قبل انتهاء ولاية صاحبيهما، وهما ماركو روبيو وجي دي فانس اللذان تولّيا مهام في الإدارة الحالية. ويشتدّ السباق في نحو عشر ولايات أبرزها تكساس، التي تتصدّر، إلى جانب أوهايو وميشيغان، قائمة الولايات الأكثر استقطاباً للإنفاق الانتخابي، في مؤشر إلى حجم الرهانات المعقودة على هذه الدوائر في رسم ملامح «الكونغرس» المقبل.

ومع فتح مراكز الاقتراع أبوابها في الولايات كافة، لانتخاب أعضاء «الكونغرس» وحكام الولايات وأعضاء المجالس التشريعية فيها ومسؤولين محلّيين آخرين، في استحقاق يستقطب عادةً إقبالاً أدنى من ما تحوزه الانتخابات الرئاسية، بدا المشهد مضطرباً في عدد من الولايات، على غرار أريزونا وفلوريدا. إذ أعلنت حاكمة أريزونا، كاتي هوبز، حال الطوارئ إثر عواصف وسيول مفاجئة، فيما أضعرت السلطات المحلية في فلوريدا إلى نقل مراكز اقتراع بسبب الفيضانات. وفي إجراء طارئ مماثل، سمحت يوتا، استثنائياً، لناخبي مقاطعة سان خوان بإرسال بطاقاتهم إلكترونياً إذا تعذّر عليهم التنقّل بسبب الفيضانات، بينما سجّلت نيويورك أعطالاً تقنية في أجهزة مسح البطاقات الورقية في مقاطعة ويستتشستر، مع تأكيد سلطاتها أن أصوات الناخبين ستُحتسب على رغم هذه الأعطال.

وفي خطوة غير مسبوقة في تاريخ الولايات المتحدة، أعلنت وزارة العدل إرسال نحو ألف مراقب إلى جميع الولايات الخمسين، بعدما جرت العادة على أن يقتصر انتشار هؤلاء على عدد محدود منها، موضحةً أن مهمّة المراقبين تتمثّل في التحقّق من الالتزام بقوانين التصويت الفدرالية، دعماً لإجراء ما سمّته «انتخابات حرة ونزيهة». في المقابل، أكد «الحرس الوطني الأميركي» أنه لن يرسل أيّ قوات فدرالية إلى مراكز الاقتراع، مشيراً إلى أن لكلّ حاكم ولاية صلاحية تكليف قواته بمهام لدعم العملية الانتخابية، فيما أفادت شبكة «سي إن إن» بأن ولايات عدة استعانت بـ«الحرس» لتقديم دعم في مجال الأمن السيبراني خلال الانتخابات.

> **توقّع زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ، تشاك شومر، فوز حزبه بالأغلبية**

تخوّف «جمهوري» وتفاؤل «ديمقراطي»

بالتزامن مع انطلاق النزال الانتخابي، رفعت مؤسسة «كـول بوليتيكال ريبورت»، المتخصّصة في تحليل الانتخابات، تقديراتها للمكاسب المحتملة لـ«الديمقراطيين» في مجلس الشيوخ إلى ما بين 3 و6 مقاعد، مشيرةً إلى أن لكلّ حاكم ولاية تقاضي هذه النتيجة «ضئيلة»، ولا سيما أن انتصارات بفوارق هزيلة في دوائر متقاربة قد تحسم هوية الحزب صاحب الأغلبية. ولا تختلف هذه المعطيات عن استطلاع سابق أجرته شبكة «PBS News» بالتعاون مع إذاعة «NPR» ومعهد «Marist» في أيلول الماضي، أظهر تقدّم «الديمقراطيين» على «الجمهوريين»، وبخاصة في أوساط الناخبين المستقلّين، بنسبة 57% في مقابل 32%. ومن جهتها، أفادت «ريل كلير بوليتكس»، في وقت متأخر من مساء أمس، أنه «إذا استمرّ الوضع على ما هو عليه، فسيحصل الديمقراطيون على أغلبية 53 مقعداً في مجلس الشيوخ، متوقّعةً تقدّمهم بـ52,5% مقابل 43,3% لـ«الجمهوريين».

وفي موازاة تراجع التأييد الشعبي للحزب «الجمهوري» الحاكم إلى نحو 31% وفق بعض الاستبيانات، رأى قرابة 55% من الأميركيين أن سياسات الرئيس دونالد ترامب الحقت ضرراً بالاقتصاد، في مقابل 26% فقط اعتبروا أنها ساعدت على تحسينه، بحسب «NBC News». وفي استشرافهم النتائج، قدّر باحثون متخصّصون في الشأن الانتخابي أن تنحصر معركة مجلس النواب في نحو 35 سباقاً، متوقّعين أن يكسب «الديمقراطيون» نحو 15 مقعداً إضافياً، رغم الخطوات التي بادر إليها «الجمهوريون» لتعقيد مهمة خصومهم، من إعادة رسم حدود الدوائر إلى تعبئة الناخبين على أسس طائفية وعرقية.

وفي ضوء المؤشرات الأولية الداعمة لحظوظ «الديمقراطيين»، صدرت عن المعسكر «الجمهوري» مواقف توحي بإحساس متزايد بقرب خسارة الأغلبية التشريعية؛ إذ أقرّ المرشح «الجمهوري» لمنصب حاكم جورجيا، ريك جاكسون، بأن حزبه يواجه «مشكلة في شأن إقبال الناخبين»، مضيفاً: «تأخّرنا في تحذير أنصارنا من احتمال الخسارة». وغرغ أن «CNN» نقلت عن مسؤول في البيت الأبيض تأكيده وجود حال من «التفاؤل الحذر» في أوساط الإدارة، جاءت تصريحات ترامب العلنية لتعكس قلق «الجمهوريين» من حدّ كبير. ومع ذلك، لم يقلع الرئيس عن تشكيكه المعتاد في نزاهة الانتخابات، متطرّقاً إلى مسألة تشابه أسماء عدد من المرشحين «الجمهوري» في الأسكا، دان سوليفان، مع اسم مرشّح آخر، واصفاً الأمر بأنه «احتيال انتخابي» و«عمل إجرامي». وهي مخاوف عكسها أيضاً رئيس مجلس النواب، مايك جونسون، بقوله إن «مستقبل جمهوريتنا العظيمة على المحك في انتخابات اليوم»، في حين أعلن وزير العدل، تود بلانش «(أننا) سنواصل معركتنا القضائية بشأن ما نعتبره تلاعباً بالانتخابات في الأسكا».

أما على المقلب «الديمقراطي»، فبدا بجدّية هواجس الناخبين من الدعم المطلق لكيان الاحتلال.

وتابع ترامب أنه «لا يمكن السماح بتقويض إنجازات إدارتي بسبب استغلال (قضية العلاقة مع) إسرائيل من مرشحين مثل عبدول السيد في ميشيغان»، مشيراً إلى أن وقف المساعدات لتل أبيب سيحرم «الديمقراطيين» من سلاح سياسي مهم، ومتوقعاً أن تأتي النتائج «أفضل مما يتوقّعه كثيرون»، على حدّ قوله. ومع ذلك، لم يقلع الرئيس عن تشكيكه المعتاد في نزاهة الانتخابات، متطرّقاً إلى مسألة تشابه أسماء المرشح «الجمهوري» في الأسكا، دان سوليفان، مع اسم مرشّح آخر، واصفاً الأمر بأنه «احتيال انتخابي» و«عمل إجرامي». وهي مخاوف عكسها أيضاً رئيس مجلس النواب، مايك جونسون، بقوله إن «مستقبل جمهوريتنا العظيمة على المحك في انتخابات اليوم»، في حين أعلن وزير العدل، تود بلانش «(أننا) سنواصل معركتنا القضائية بشأن ما نعتبره تلاعباً بالانتخابات في الأسكا».

أما على المقلب «الديمقراطي»، فبدا التفاؤل سيّد الموقف، إذ توقّع زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ، تشاك شومر، فوز حزبه بالأغلبية في المجلس، لافتاً إلى أن القرار بيد ترامب في شأن «التعاون معنا» إذا استعدنا الأغلبية. وأضاف أن الأميركيين «يريدون منّا إجراءات تحسّن حياتهم»، مشيراً إلى أن ترامب «رفض الاستماع إلى مطالبهم واستخفّ بارتفاع تكاليف المعيشة التي تؤرقهم». وختم شومر بالقول: «لا أعرف ما إذا كان ترامب سيغيّر نهجه، لكننا سنواجهه بكل قوة ونركّز على القضايا التي تهمّ الأميركيين بغضّ النظر عن قراراته». أمّا عبدول السيد فأعرب عن تفاؤله «بشأن موقفنا في الانتخابات»، مشدّداً على أنه «إذا فزنا بالأغلبية في مجلسي الشيوخ والنواب، فعلينا محاسبة الرئيس ترمب والعمل على إنهاء الحرب». وفي الاتجاه نفسه، تعهّد النائب «الديمقراطي»، رو خانا، بالعمل على «إنهاء تمويل الحرب في إيران في حال الحصول على الأغلبية»، مشدّداً على أنه «ينبغي عدم تقديم المساعدات العسكرية لإسرائيل وهذه الخلاصة وصل إليها الرئيس ترامب».

ملف في إسرائيل
هل يوقف ترامب المساعدات؟

تترقّب إسرائيل نتائج انتخابات منتصف الولاية الأميركية التي جرت أمس، وسط تقديرات بإمكان خسارة «الجمهوريين» سيطرتهم على مجلس النواب، وربّما مجلس الشيوخ أيضاً، مع ما قد يترتّب على ذلك من تقييد لقدرة الرئيس دونالد ترامب على إدارة الحرب ضدّ إيران ومواصلة دعمه لإسرائيل بالوتيرة والمستوى نفسيهما. وتزامن الاقتراع مع إعلان مفاجئ من جانب ترامب عن اتفاقه مع رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، على وقف المساعدات الأميركية السنوية لتل أبيب بحلول نهاية العام، وهو إعلان أثار ارتباكاً في الأوساط الأمنية والاقتصادية الإسرائيلية، التي أكدت عدم علمها بالتوصّل إلى اتفاق من هذا النوع. وبحسب وسائل إعلام إسرائيلية، تخشى تل أبيب من أن تؤدّي خسارة «الجمهوريين» أحد المجلسين أو كليهما إلى إضعاف ترامب خلال النصف الثاني من ولايته، ولا سيما في الملفّات المرتبطة بإسرائيل وإيران. إذ تتيح سيطرة «الديموقراطيين» على «النواب» فتح تحقيقات في أداء الإدارة وعرقلة بعض مشاريعها والتأثير في قرارات التمويل، بما فيها المساعدات العسكرية وصفقات السلاح، فيما قد يفرض تبدّل موازين القوى في «الكونغرس» ضغوطاً إضافية على الإدارة بشأن استمرار الحرب في الشرق الأوسط. واحتلّت هذه الأخيرة موقعاً بارزاً في التغطيات الإسرائيلية للانتخابات، لا سيما انعكاساتها على أسعار الوقود وكلفة المعيشة في الولايات المتحدة، وما يسبّبه ذلك من تراجع في التأييد الشعبي لـ«الجمهوريين». وفي موازاة الحديث عن تأثير الصراع في نتائج الاقتراع، تداولت وسائل إعلام إسرائيلية تقديرات عن احتمال استئناف الهجمات الأميركية على إيران بعد انتهاء التصويت، وسط استعدادات إسرائيلية لاحتمال تجدّد العمليات العسكرية.

في خضمّ ذلك، فجّر ترامب سجالاً جديداً، بإعلانه، في مقابلة مع «فوكس نيوز» أمس، أنه اتفق مع نتنياهو على وقف المساعدات الأميركية السنوية لإسرائيل -التي قدّرها بنحو أربعة مليارات دولار-، بحلول نهاية العام الجاري. وبرّر الرئيس الأميركي قراره بأن إسرائيل أصبحت «دولة ناجحة» ولم تعُد بحاجة إلى هذه الأموال، مستدركاً بأن الولايات المتحدة ستواصل مساعدة تل أبيب عند الحاجة، وأن الأخيرة ستبقى قادرة على شراء الأسلحة الأميركية. وربط ترامب الخطوة أيضاً بالسجال الانتخابي الداخلي، معتبراً أن «الديموقراطيين» يستخدمون التمويل الأميركي لإسرائيل لمهاجمة «الجمهوريين». غير أن تصريحاته فاجأت مسؤولين إسرائيليين، وفق ما أوردته وسائل إعلام عبرية؛ إذ نقلت صحيفة «إسرائيل اليوم» عن مسؤولين اقتصاديين قولهم إنهم لم يكونوا على علم بأيّ اتفاق يقضي بوقف المساعدات في الموعد المعلن، وإن «المباحثات السابقة بشأن تغيير صيغتها بقيت أوّلية ومحدودة». كذلك، نقلت وسائل إعلام عن مسؤولين في وزارة الأمن والجيش قولهم: «لم نتوقّع هذا الإعلان»، وتأكيدهم أن الجهات المهنية لم تتلقّ بعد قراراً رسمياً يتيح لها دراسة تداعياته.

والجدير ذكره، هنا، أن مذكرة التفاهم الأمنية الموقعة بين واشنطن وتل أبيب عام 2016، تظلّ سارية حتى عام 2028، وهي تنصّ على تقديم مساعدات بقيمة 38 مليار دولار على مدى عشر سنوات، تشمل 3,3 مليارات دولار سنوياً للتمويل العسكري، و500 مليون دولار لبرامج الدفاع الصاروخي المشتركة. ولم يتّضح بعد ما إذا كان إعلان ترامب يشمل مجمل تلك المساعدات، أو كيف ستُنفّذ الخطوة قبل انتهاء العمل بالمذكّرة، في ظلّ غياب تأكيد إسرائيلي رسمي للاتفاق واليات تطبيقه. وكان نتنياهو تحدّث سابقاً عن خفض تدريجي للاعتماد على المساعدات الأميركية، من دون أن يعلن اتفاقاً على وقفها بالكامل بحلول نهاية العام.

وأثار الإعلان الأميركي انتقادات داخل إسرائيل؛ إذ حمّل رئيس حزب «الديموقراطيين»، يائير غولان، نتنياهو مسؤولية وقف المساعدات، محذّراً من «انتقال عبء تمويل الاحتياجات الأمنية إلى الجمهور الإسرائيلي». وأشار إلى «حاجة الجيش إلى استكمال مخزونه من الأسلحة الهجومية، في وقت تراجعت فيه قدرات الدفاع الجوي بفعل الحرب الطويلة». ومن جهته، اعتبر رئيس حزب «يشار»، غادي آيزنكوت، أن «حقيقة أن جهاز الأمن علم عن وقف المعونة الأميركية من الإعلام، تظهر أن تصرّفات نتنياهو تشكل خطراً حقيقياً»، مطالباً الأخير بـ«تقديم إجابات هذا المساء».

(الأخبار)

ترامب ونتنياهو خلال مؤتمر صحافي في «البيت الأبيض» (أرشيف)



الحدث

لا طحين من جعجعة الدبلوماسية «الحرب الثالثة» على الأبواب؟

طهران - **محمد خواجوئي**

في مثل هذا اليوم قبل 47 عاماً، وبعد أقلّ من سنة على سقوط شاه إيران وانتصار الثورة الإسلامية، أقدم الطلاب الثائرون على اقتحام السفارة الأميركية في طهران، التي اعتبروها «وكراً للتجسّس» و«منطلقاً للمؤامرات» ضدّ الثورة الفتية. مثّلت تلك الواقعة منعطفاً حاسماً في مسار العلاقات بين البلدين، التي دخلت من بعدها مرحلة طويلة من المدّ والجزر، اللذين انتهيا إلى حرب شاملة فشلت في إسقاط النظام. اليوم، وبعد تجارب مريرة من العقوبات، والحصار، والحروب، والتسويات المتعثّرة -كاتفاق عام 2015 النووي أو تفاهم «إسلام آباد» في حزيران الماضي-، وفي ظلّ حصارات بحرية وتنازع مستمرّ على السيطرة على مضيق هرمز، يقف الطرفان على حافة حرب جديدة، بينما يواصلان شدّ الحبال، واستعراض القوى، على الأرض وعلى طاولة الدبلوماسية سواءً بسواء.

ورفعت استعدادات الطرفين العسكرية لـ«الحرب الثالثة»، التي يكثر الحديث عن احتمال اندلاعها بعد الانتخابات النصفية الأميركية، التوتّر إلى مستويات قياسية، بات معها أيّ احتكاك صغير قابلاً للتحوّل إلى شرارة تُحدث انفجاراً واسع النطاق، وهذا ما أكدته أحداث أمس في مضيق هرمز. فبحسب التقارير، أطلقت إيران، فجراً، النار في اتجاه مقاتلة أميركية حلّقت فوق المضيق، لتردّ الأخيرة باستهداف منصّات إطلاق الصواريخ، ومنشآت الدفاع الجوي الإيرانية في جزيرة قشم. غير أن هذه المواجهة لا تقتصر على الميدان وحده، بل تنسحب على الساحة الدبلوماسية أيضاً، حيث تسعى الولايات المتحدة وإيران، عبر التمسّك الصارم بمواقفهما، إلى تثبيت مكاسبهما، وانتزاع الحدّ الأقصى من التنازلات؛ وهو وضعٌ يجعل إيجاد قاسم مشترك بين الجانبَين مهمّة بالغة التعقيد، إن لم تكن مستحيلة بالنسبة إلى الوسطاء، وتحديداً قطر، التي حطّ موفدوها في طهران، ليل الإثنين- الثلاثاء، لإجراء مباحثات حول نسخة من مسودة اتفاق تتواصل المفاوضات بشأنها منذ 8 أيام. وتفيد مصادر مطلعة بوجود «تقدّم» على هذا المسار، إلا أن الوضع يبقى «هشّاً» و«الفجوة لا تزال واسعة»، بين مواقف الطرفين. ومع ذلك، يحرص الجانب القطري على إشاعة أجواء إيجابية؛ إذ أعلنت وزارة الخارجية القطرية، أمس، أنها تنقل المقترحات المتبادلة «باستمرار، وفي الوقت الفعلي»، مؤكّدةً «تفاؤلها» بإمكانية التوصّل إلى اتفاق. وأشار المتحدّث باسم الوزارة، ماجد الأنصاري، إلى أن البلدَين يعكفان على دراسة المقترحات التي قدّمتها بلاده في إطار وساطتها.

غير أن التصريحات التي أدلى بها أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، محسن رضائي، أمس، لم تأتِ بوجود تطوّر إيجابي؛ إذ قال رضائي، من دون أن يوضح ما إن كان ردّاً على رسالة نائب الرئيس الأميركي، جي دي فانس أم لا، إن «الردّ» الأميركي على «المطالب» الإيرانية «لم يكن مقنعاً»، مشدّداً على أن واشنطن ملزَمة بـ«القبول بالشروط السبعة» الإيرانية، وأنه لا سبيل لفتح مضيق هرمز إلا بتلبية هذه الشروط حصراً. وفي السياق نفسه، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، إنه «لم يطرأ أيّ تطوّر جديد على مسار التوصّل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة»، مشيراً إلى أن عملية تبادل الرسائل بين الجانبَين، عبر الوسطاء، مستمرّة بوتيرتها السابقة. كذلك، أكد رئيس البرلمان، ورئيس الوفد الإيراني المفاوض، محمد باقر قاليباف، أن «على دول المنطقة أن تعلم أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بقدر ما هي مستعدّة للقتال وإصبعها على الزناد، قدّمت رداً مقتدراً وعقلانياً للجانب الأميركي، والكرة الآن في ملعب واشنطن لتجنّب الحرب». وكان أعلن فانس أن المشاورات غير المباشرة مع إيران حقّقت «إنجازات»، قد تفضي إلى جولة جديدة من المفاوضات.

في الأثناء، تتزايد المؤشرات التي توحي بتفعيل موسكو وبكين جهودهما الدبلوماسية للحيلولة دون تفاقم التوتّر الإقليمي، لا سيما وأن الثانية باتت في الأيام الأخيرة مركز ثقل الحراك السياسي، على أن ما يتبلور في الصين اليوم، قد يتجاوز أفق المبادرة التقليدية الرامية إلى إنهاء المواجهة الإيرانية - الأميركية، ليشمل مسعى أوسع عنوانه ضمان تنفيذ أيّ اتفاق قد يتمّ التوصّل إليه. وتتجسّد هذه النقلة في التزامن اللافت لزيارات كلّ من سلطان عمان، هيثم بن طارق، ومستشار الأمن القومي السعودي، مساعد بن محمد العيبان، ونائب أمين «المجلس الأعلى للأمن القومي» الإيراني، علي باقري كني، إلى الصين، فضلاً عن التقارير التي تحدّثت عن انعقاد اجتماع ثلاثي بين ممثّلي الصين وإيران وعُمان. كما تتزامن هذه التحرّكات مع المسعى القطري، وكذلك مع الإعلان عن قرب زيارة المبعوث الصيني الخاص إلى المنطقة في النصف الأول من تشرين الثاني، لتؤكد دخول الدور الصيني مرحلة جديدة وحاسمة في إدارة الأزمة الإقليمية.

> رفعت الاستعدادات العسكرية للطرفين لـ«الحرب الثالثة» منسوب الحساسية والتوتر إلى مستويات قياسية

وتكمن الأهمية الاستراتيجية لهذه التحرّكات، في سعي الصين الحثيث إلى نسج شبكة دبلوماسية منسّقة، تضمّ إلى جانب طهران وعواصم الخليج، وسائر الفاعلين الإقليميين المؤثّرين. وفي هذا السياق، تبرز عُمان كشريك طبيعي لبكين في هذه المبادرة، نظراً إلى علاقاتها المتوازنة والقديمة مع كلّ من الولايات المتحدة وإيران، فضلاً عن موقعها الجيوسياسي الحسّاس على ضفاف مضيق هرمز. ومن جهتها، تدعم أطراف أخرى كالسعودية وتركيا وباكستان ومصر، المسار الدبلوماسي لدواعٍ أمنية واقتصادية ملحّة، فيما تستطيع روسيا، بما تملكه من مقدّرات سياسية وفنية، ولا سيما في الملف النووي، أن تضطلع بدور تكميلي وازن في صياغة الترتيبات المستقبلية المرتقبة.



إيرانيون يتظاهرون في ساحة انقلاب في طهران للمطالبة بالانتقام لاستشهاد المرشد علي خامنئي (أ ف ب)

تقرير

آيزنكوت يضمن التكليف: حظوظ حكومة الأقلّية باقية

يحيى دبوق

يصعب الجزم من الآن ما إذ كان غادي آيزنكوت، المرشّح بقوة لتلقّي التكليف من قبل الرئيس الإسرائيلي، يتساحق هرتسوغ، سينجح في تشكيل الحكومة فعلاً. لكن ذلك لا يعني، في المقابل، أنه محكوم بالفشل مُسبقاً؛ إذ في حوزته نظرياً ما يمكّنه من النجاح، مع حافزية مرتفعة يمتلكها هو وشركاؤه لإسقاط بنيامين نتنياهو وتجنّب الذهاب إلى انتخابات جديدة غير مضمونة النتائج. وتستند أرجحية تكليف آيزنكوت إلى التوجّهات المُعلَنة لعدد من الأحزاب ضمن معسكره، إلى جانب القائمتَين الفلسطينيّتَين، والتي تتيح توقّع أن تسمّيه معظم مكوّنات ما يُعرف بـ«معسكر التغيير»، بأغلبية قد تصل إلى 66 مقعداً - تشمل حصّة «القائمة العربية الموحّدة» برئاسة منصور عباس (8 مقاعد) و«القائمة المشتركة» (11 مقعداً) التي أعلنت نيّتها تأييد تكليفه -. كما ترتكز تلك الأرجحية على إمكانية عدم تسمية أحزاب في المعسكر الآخر لنتنياهو، خصوصاً منها الأحزاب «الحريدية»، وتحديداً «يهدوت هتوراه» (7 مقاعد)، الذي قد يتّجه إلى نفض يده من الائتلاف الحالي، في حال تلقّى ثمناً معقولاً لموقفه هذا. ومن شأن التحوّل «الحريدي» المُشار إليه، أن يرفع نسبة المؤيّدين لتسمية آيزنكوت إلى أكثر من نصف أعضاء «الكنيست»، وهو ما سيجبر هرتسوغ على تكليفه أوّلاً. من بَعد تكليفه المُرجّح، سيكون أمام آيزنكوت 28 يوماً لتشكيل الحكومة، قابلة للتمديد 14 يوماً. وخلال هذه المدّة، سيُجري زعيم «يشار» مفاوضات استكشافية مع الأحزاب والكتل، تُعرض في خلالها المطالب والشروط و«الفيتوات»، على أن يُصار لاحقاً إلى تذليل ما أمكن من العقبات، وتدوير الزوايا بقدر ما تسمح به «الخطوط الحُمر» للأحزاب. وفي حال فشل آيزنكوت في هذه المهمّة، يعود القرار إلى هرتسوغ لتسمية المُكلَّف التالي، الذي يُرجّح أن يكون نتنياهو. لكن هل يضيّع زعيم معسكر «التغيير» وشركاؤه الذين يجتمعون على مصلحة إسقاط رئيس «الليكود» هذه الفرصة من أيديهم؟ ثمّة شكّ كبير في ذلك، وإن كانت التقديرات الواردة من تل أبيب ترجّح فشل آيزنكوت في التشكيل.

> النتيجة الأرجح حكومة لا تصمد أربع سنوات، بل تضمن إزاحة نتنياهو حتى لو سقطت في اليوم التالي

والجدير ذكره، هنا، أنه في حال تخلّي «يهدوت هتوراه» عن نتنياهو، فسيتراجع رصيد الأخير من 53 مقعداً إلى 46، وهو ما من شأنه أن يزيد من حظوظ خصمه ابتداءً، وتعقيد مهمّته في تشكيل الحكومة لاحقاً - إذا ما نال التكليف الثاني -. كما أن مَا يسهّل مهمّة آيزنكوت أنه لا يحتاج بالضرورة إلى أغلبية عددية لتشكيل ائتلاف حكومي؛ إذ يكفيه أن يحشد في جلسة الثقة، من أصل 61 صوتاً، أغلبية من الموصَوَين بتفوق عدد مقاعد معسكر نتنياهو (البالغة 53)، على أن تبقى المقاعد المتبقّية - من الـ61 - على الحياد (من دون الإدلاء بصوتها أو التصويت ضدّ الثقة) لتشكيل حكومة أقلّية، على غرار حكومة نفتالي بينت - يائير لابيد التي نالت الثقة بـ60 صوتاً مقابل 59 معارضاً. وفي مقابل هذا السيناريو، من المتوقّع أن يعمل نتنياهو مع عدد من مُكوّنات معسكره على تصعيب المهمّة على آيزنكوت، سواء عبر التشنيع على ما يسمّونه «تحالف العار» مع الأحزاب العربية، أو عبر اتهامات بـ«سرقة الانتخابات وتزويرها»، أو حتى من طريق استمالة أطراف من «معسكر التغيير» لتشكيل حكومة وحدة تبقي «بيبي» في السلطة. وإلّا، فسيعمل الأخير على إفشال المهمّة كلّياً، والدفع إلى انتخابات مبكرة، قد يراهن فيها على قلب النتيجة، مع بقائه رئيساً لحكومة انتقالية لأشهر. على أيّ حال، سيخوض آيزنكوت، منذ تكليفه حتى انتهاء مهلة التشكيل الأصلية ثمّ الاستثنائية، سباقاً مع الوقت لتذليل العقبات وجسر الهوّة بين مُكوّنات تختلف على الكثير، عدا الخصومة مع نتنياهو. وفي غضون ذلك، ستتذبذب التوقّعات صعوداً وهبوطاً، إلى أن تستقرّ على النتيجة الأرجح مبدئياً، وهي حكومة لا تحظى بالضرورة بأغلبية مقاعد «الكنيست»، ولا بأغلبية مستقرّة تصمد أربع سنوات كحكومة «بيبي» الحالية، بل تضمن في الحدّ الأدنى إزاحة الأخير، حتى وإن قُدّر لها السقوط في اليوم التالي. وهذا ما سيكفل لجميع المعارضين إبعاد زعيم «الليكود» عن السلطة، إلى حين تنظيم انتخابات جديدة.

اليمن

جبهات «تعويضية» في مأرب والجوف

صنعاء - **رشيد الحداد**

في ما يبدو محاولة لتخفيف الضغط العسكري عن جبهات تعز ولحج، رفع حزب «الإصلاح» مستوى التصعيد في عدد من محاور مدينة مأرب. إلّا أن مصادر ميدانية أفادت، «الأخبار»، بأن الفصائل التابعة للحزب، التي حاولت، أول من أمس، التقدّم في جبهات مديرية رغوان شمالي غربي المدينة، سرعان ما انهارت أمام ردّ قوات صنعاء التي انتقلت من الدفاع إلى الهجوم، وحقّقت تقدّماً على طول الجبهة الممتدّة من شمال مركز محافظة مأرب إلى جنوب محافظة الجوف. وإذ كان الهدف من ذلك التصعيد إحداث اختراق يتيح لمقاتلي «الإصلاح» الوصول إلى معسكر «اللبنات» المُحاصر، والذي يتبع قيادة «التحالف» السعودي، فإن مصدراً قبلياً مطّلعاً في مأرب أكد، لـ«الأخبار»، أن قوات صنعاء تقدّمت في اتّجاه المدينة من 3 مسارات، بعد انهيار الحشود التابعة للرياض في جبهات رغوان والكسارة الواقعة على بُعد عشرين كيلومتراً من مركز المحافظة، مُحقّقة تقدّماً أيضاً في سلسلة جبال البلق الغربي التي تبعد 15 كيلومتراً عن جنوب مأرب، وتقع بالقرب من السدّ الذي تسيطر عليه «أنصار الله».

وكانت تمكّنت قوات صنعاء من إفشال أكثر من محاولة تقدّم من جانب الفصائل الموالية للسعودية في جبهات مأرب والجوف، وذلك بعدما زوّدت الرياض تلك الفصائل بأسلحة أميركية متطوّرة، أبرزها مدرعات «فولكان M163» و«فولكان M113»، التي علّقت السعودية آمالاً كبيرة عليها في تغيير مسار المعركة - قبل أن تتمكّن «أنصار الله» من الاستحواذ على جزء منها -. وتزامَن التصعيد في جبهات مأرب، مع قيام المملكة بإعادة ترتيب الوضع العسكري للمجموعات التابعة لها في محافظة الجوف، والتي تأتي عقب فشل هجمات «قوات الطوارئ» في صحاري المحافظة. وبالتوازي، ومع إخفاق الضابط السعودي فارس الشمري، الذي يقود العمليات العسكرية هناك، في اختراق البنية القبلية للجوف، بادرت السعودية إلى إعادة الشيخ أمين العكيمي، أحد كبار مشايخ الجوف، إلى منصبه السابق محافظاً، وقائداً لمحورها العسكري، بعد سنوات من إقالته في آذار 2022، واحتجازه في الرياض لأشهر - والذي أتى بعد سيطرة قوات صنعاء على المحافظة -. وذكرت مصادر سياسية مطّلعة أن تعيين العكيمي جاء في أعقاب لقاءات أجراها، برفقة قيادات من «الإصلاح»، في الرياض مع قيادات عسكرية سعودية، وتقديمه خطّة للسيطرة على الجوف والتقدّم نحو منطقة حرف سفيان في محافظة عمران إلى الغرب منها. لكنّ مراقبين يعتقدون أن خطّة العكيمي لن تفلح في إحداث تغيير في موازين السيطرة، مذكّرين بأن الرجل سبق له أن اعترف بفشل القوات التي كان يقودها في الصمود أمام «أنصار الله» مطلع عام 2020.

المقال كاملاً على الموقع

رأي

فخ الدفاع المشترك: هل تنجرّ أنقرة إلى حروب غيرها؟

إسلام أوزكان *

من المقرر أن تُعرض على مجلس النواب، في الأيام القليلة المقبلة، المذكرة الملحقة بـ«تحالف مكة» (أو «اتفاقية مكة للدفاع المشترك») المعقود أخيراً بين تركيا وباكستان والسعودية، وتتضمن المذكرة بنداً ينص على إرسال قوات عسكرية إلى السعودية في ظل اشتعال حرب اليمن.

يحتل اليمن مكانة بارزة في تاريخنا، غير أنه يبدو جغرافيا مجهولة بالنسبة إلينا لا نعرف عنها إلا القليل. ومع ذلك، نرى البعض يتجرأ، بفضل هذا الجهل، فيطلق الأحكام جزافاً ويتحدث بثقة عمياء، عن بلد لا يفقه فيه شيئاً. وليت الأمر اقتصر على مجرد التكهنات وإطلاق الأحكام؛ بل إن اليمن تحول إلى محرق للشائعات وتزييف الحقائق، وبات بؤرة تُخلط فيها الأوراق عمداً لتضليل الرأي العام.

تلك هي الطريقة التي تُدار بها جميع الملفات في تركيا عبر التلاعب بالإدراك العام. فعندما تكون للحكومة مصلحة مادية أو سياسية مباشرة في ملف ما، يُحظر النقاش الحصيف من قبل الخبراء لمنع الشارع من معرفة الحقيقة. ونتيجة لذلك، يتم إقحام السياسة في القضية بشكل مفرط، ويتولى الذباب الإلكتروني تسويقها عبر منصات التواصل الاجتماعي وكأنها مسألة وجودية تتعلق بالوطن والقومية أو الدين والإيمان. ثم يأتي أدعياء الصحافة ليرددوا هذه الروايات عبر وسائل الإعلام التقليدية. والهدف الرئيس من لباس القضية ثوب الدين والوطنية هو قطع الطريق على أي نقاش عميق وشامل يكشف الحقائق؛ إذ إن الحوار الجاد من شأنه تفنيد الدعاية السوداء الموجهة ضد أطراف النزاع. أما تقزيم مستوى الطرح وتأجيج الاستقطاب، فيضمن اصطفاف كل طرف خلف معسكره، وهو ما يخرج السلطة الحاكمة، أي حزب «العدالة والتنمية»، رابحة دون أي خسائر. تستند هذه الآلية إلى فلسفة حكم مفادها: «لقد اتخذنا القرار وأجرينا المشاورات اللازمة، وما على البقية إلا السمع والطاعة. وما دام الشعب منحنا أصواته في الانتخابات، فإن كل ما نفعله مشروع حتى الاستحقاق القادم، ومن ثمّ فإن أي اعتراض على هذا الرأي يعد خروجاً عن الإرادة الوطنية». ولهذا السبب تحديداً، يُرمى كل من ينتقد السياسات الراهنة بالتهم والنعوت. والخطورة الكبرى هنا لا تكمن فقط في شيطنة الآراء المخالفة، بل في تسريع عجلة الاستقطاب السياسي وتقويض التعايش السلمي، وهو ما ينسف أركان السلم الأهلي. وللأسف، جرى التعاطي مع الملف اليمني ولا يزال يُدار من هذا المنظور الضيق.

الأهمية التاريخية والجيوسياسية لليمن

كما هو معلوم، استمر الوجود العسكري للعثمانيين في اليمن زهاء 400 عام، وتحديداً منذ عام 1538 وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918. وخلال تلك العقود، تحول اليمن في الذاكرة العسكرية العثمانية إلى أرض للحزن والمأسي التي خُلدت في الأغاني الشعبية الشجية، وذلك بفعل قسوة المناخ، وتفشي مرض الكوليرا، فضلاً عن بُعد الشقّة. رغم كل المعاناة والشدائد التي شهدتها تلك المدة، ورغم ثورة اليمنيين على الدولة العثمانية إلا أنهم رفضوا رفضاً قاطعاً القتال إلى جانب الإنكليز ضد الأتراك ودولتهم.

إنه لمن المستغرب بحق كيف يُضحي بالدور الإيجابي الذي يمكن لتركيا أن تؤديه لإحلال السلام، ويُفضّل بدلاً من ذلك الانسياق وراء كوارث تعيد إنتاج مآسي التاريخ وتورط البلاد في أتون الحروب. فالصناعة السياسية في بلدنا والإقليم باتت ترى في كل أزمة «فرصة» ينبغي اقتناصها؛ حيث غاب السياسيون أصحاب الرؤى الاستراتيجية ليحل محلهم نفعيون يركزون على المكتسبات ضيقة الأفق، ويكرسون جهودهم لإدارة الأزمات وتحقيق مآرب سياسية ومادية عاجلة بدلاً من إرساء السلام الإقليمي. ولهذا السبب، لا ترى أي خطوات جادة نحو الوساطة أو تبنّي مواقف سلمية، فالنهج الاستراتيجي الرشيد هو الذي يراعي السلام والاستقرار طويل الأمد للمنطقة، ويسعى جاهداً للقضاء على أسباب الصراع، أو الحد منها على أقل تقدير. أما اتخاذ مواقف انحيازية في اليمن مدفوعة بحسابات اقتصادية وسياسية ضيقة، فهو سلوك لا يصدر إلا عن إدارات محاصرة لا تملك خيارات أخرى، بينما تملك تركيا بدائل جمّة. وإذا كان المسؤولون يشعرون بالزاوية الحرجة، فتلك مشكلتهم الخاصة. من جهة أخرى، لا يمكن التغاضي عن المخاطر الجسيمة التي تحملها هذه الاتفاقية والمذكرة المعروضة على البرلمان، والتي قد تجر تركيا إلى حرب طاحنة في منطقة تغلي بأسرها. فالبلدان الموقعة على «حلف مكة» تخوض منذ سنوات صراعات مع جوارها وتعد أطرافاً في أزمات مستعرة؛ فباكستان، على سبيل المثال، تعيش توترات قائمة مع كل من أفغانستان والهند. ورغم تصريحات الموقعين بأن الحلف لا يتعلق بالأزمات السابقة بل باستجابة مشتركة لأي عدوان شامل يقع بعد التوقيع، وبأن القوات لن تنخرط في أي أعمال قتالية باليمن، إلا أن هذه التلميحات قد لا تعدو كونها مناورة تكتيكية وتضليلاً للرأي العام في إطار عمليات إدارة الإدراك.

ولطالما شهدنا أمثلة سابقة على ذلك؛ إذ قُدمت تعهدات جازمة بعدم الخوض في أي صراعات أو مواجهات، ثم جاءت الوقائع الميدانية بكسر تلك الوعود. وتكفينا الأزمة الليبية في بداية الحراك العربي شاهداً على هذا التناقض الصارخ بين القول والفعل: ففي عام 2011، مع اندلاع الحرب الأهلية في ليبيا، أبدت تركيا رفضاً قاطعاً لأي تدخل عسكري محتمل من «الناتو» أو القوى الغربية، وصرحت رئاسة الوزراء بوضوح: «ما الذي يفعله الناتو في ليبيا؟ يجب ألّا يتدخل الناتو هناك»، معللة الرفض التام للعمليات العسكرية. ولكن سرعان ما انقلب الموقف التركي؛ إذ وافقت أنقرة على عمليات «الناتو» وخصصت ولاية إزمير لتكون مقر القيادة الجوية للعمليات. كما أُرسلت وحدات صغيرة قدمت التدريب والاستشارات العسكرية، لتصبح طرفاً فعلياً في النزاع، ناهيك عن المشاركة الفعلية للبحريّة التركية في الحصار البحري المفروض على الشواطئ الليبية.

وبناءً عليه، فإن تصريحات مسؤولي الدول الموقعة على حلف مكة بـ«أننا لن ندخل في صراع ولن نقاتل هناك» تفقد أي مصداقية واقعية، وتظل مجرد تصريحات سياسية للتغطية على الحقيقة. وقبل كل شيء، فإن إرسال تركيا لعناصر عسكرية بغرض تشغيل منظومات الدفاع الجوي وتدريب القوات المحلية يُعد أمراً أكثر خطورة وأشد وبالاً على الشعب اليمني من إرسال قوات برية مقاتلة. فالتكتيكات الحربية شهدت تحولاً جذرياً؛ إذ لم تعد الحروب تُحسم برياً، بل أصبحت حرب الجيل الخامس هي الحاكمة والموجهة لساحات القتال.

وهناك معضلة أخرى تفرض نفسها: كيف ستتعامل تركيا مع الأزمات التي تكون فيها السعودية طرفاً ضد اليمنيين، أو باكستان ضد الهند على خط كشمير أو على الحدود الأفغانية؟ إن مبدأ الدفاع المشترك في حال تعرض إحدى الدول الأعضاء لهجوم بالطائرات المسيرة أو الصواريخ يحمل في طياته خطر إقحام تركيا في صراعات لا ترغب فيها، وهو أمر بالغ التعقيد. فضلاً عن ذلك، فإن أي دولة لا تريد حقاً الانخراط في النزاعات لا يمكن لأحد إجبارها على ذلك. وهناك تساؤل آخر: كيف ستفعل آلية «العدوان على أحدنا هو عدوان علينا جميعاً» الشبيهة بالمادة الخامسة لـ«الناتو» بين دول «حلف مكة»؟ هل ستُتخذ القرارات بالإجماع أم عبر آليات التصديق الوطنية لكل دولة؟ كل هذه النقاط تظل غامضة وتطرح علامات استفهام كبيرة.

«حلف مكة» والتوازنات الجيوسياسية

في بداية الإعلان عن الاتفاقية، أشيع على منصات التواصل الاجتماعي أن «هذا التحالف أُسس لمواجهة إسرائيل، وستشهدون ذلك في القادم من الأيام». ولكن مع مرور الوقت، اكتشفنا أننا لم نتقدّم شبراً واحداً، بل وجدنا أنفسنا أمام اتفاق صيغ بما يخدم المصالح الإسرائيلية بالكامل.

إن الدولة ذات الرؤية الاستراتيجية لا تفتح باباً لفوضى إقليمية تعمق الانقسام والاصطفاف المذهبي من أجل استثمارات مالية زهيدة، ولا تسهم في تطويق إيران بما يصب في مصلحة إسرائيل.

من جانب آخر، يُطرح سؤال ملحّ حول كيفية تحقيق التوافق في القيادة المشتركة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والتنسيق اللوجستي بين ثلاثة جيوش تمتلك عقائد وتقاليد عسكرية وبنى تحتية مختلفة تماماً (تعتمد تركيا معايير «الناتو»، وباكستان خليطاً صينياً غربياً، والسعودية عتاداً أميركياً بالأساس). يضاف إلى ذلك الفارق الكبير بين الخطاب السياسي والقدرات الفعلية؛ فهذه الفجوة بين التعهدات المقطوعة والإمكانيات العملياتية على الأرض قد تأخذ التحالف إلى مسارات غير محسوبة تؤدي إلى انهياره سريعاً. وهذا أمر من شأنه أن يكبد الدول المشاركة -وفي مقدمها تركيا- خسائر فادحة ويمسّ بهيبتها الدولية. ولا ننسى أن الأراضي السعودية تعجّ بالقواعد العسكرية الأميركية؛ فلماذا تتخلّى واشنطن عن إدارة هذا الملف بنفسها رغم الدعم المالي السعودي الهائل وتحيله إلى تركيا؟ هذا أمر يدعو للتفكر. وأنا أرجح أن أنقرة لم تخض هذه المغامرة لمجرد تمويل انتخابات 2028 وسد عجزها المالي فحسب، بل أيضاً لكسب ودّ ترامب وإثبات الولاء له وتأكيده.

* كاتب تركي

تقرير

خريطة النفوذ الاقتصادي الجديد في سوريا

السعودية تموّل... وتركيا تتمدّد!

دمشق - **الأخبار**

على مدار الأشهر العشرين الماضية، وهي عمر تسلُّم «هيئة تحرير الشام» مقاليد الحُكم في سوريا، شهدت البلاد، ولا تزال، تنافساً اقتصادياً تركياً - سعودياً غير مُعلن، تجلّت ملامحه في الزيارات المتلاحقة للوفود الاقتصادية المتبادلة، ومذكّرات التفاهم والعقود الموقّعة. وفيما يبدو أن الإدارة الجديدة تحاول إيجاد نوع من التوازن الضابط لعلاقاتها الاقتصادية مع الدولتَين، واستثمارِه في إطار سعيها إلى توطيد مشروعيتها الخارجية من جهة، واستقطاب استثمارات أجنبية من جهة أخرى، تظلّ ثمّة عوامل غالبة، متحكّمة بمسار هذه العلاقات ونوعيتها وحجمها. ويأتي في مقدّمة تلك العوامل، الرصيد السياسي والاجتماعي للدولتَين في دوائر السلطة الجديدة، والتوجّهات الشخصية للمؤثّرين في صناعة القرار الحكومي، إضافة إلى منهج علاقات الضرورة الذي برّرت من خلاله دمشق استمرار صِلاتها مع بعض حلفاء النظام السابق.

تُظهر عملية تتبّع مسار التعاون مع الدولتَين المذكورتَين، خلال الفترة المُشار إليها آنفاً، وجود شبه تقارب في حجم حضورهما الاقتصادي والفني، والذي يمكن التعبير عنه بعدد مذكّرات التفاهم واتفاقيات التعاون والعقود الاستثمارية. إلّا أن تحليل تركيبة هذا الحضور وغاياته وقطاعاته يكشف عن وجود تنافس «خفي» بينهما، وهو استنتاج تعزّز مصداقيته مواقف دول أخرى اتّسمت بالحذر من الانفتاح الاقتصادي السريع على سوريا. فباستثناء الحضور الواسع والكبير لـ«مجموعة الخياط» القطرية، بتسميات شركاتها المختلفة، في قطاعَي النفط والكهرباء، والذي يجري بمباركة ومشاركة أميركيتَين، فإن المذكّرات والاتفاقيات والعقود الموقّعة مع كلّ من الرياض وأنقرة، تشكّل نحو ثلثَي ما أبرمته الحكومة الانتقالية منذ بداية العام الماضي وحتى أيلول الحالي.

التمويل السعودي

شكّل التعاون الاقتصادي مصلحة مشتركة لكلّ من الرياض ودمشق؛ فالأولى ترغب في ملء الفراغ الذي أحدثه الانسحاب الإيراني العسكري والسياسي والاقتصادي بعيد سقوط النظام السابق، والذي ترى أنه يمكن أن يفضي إلى توسّع حجم النفوذ التركي في البلاد المدمّرة، ما لم يكن ثمّة حضور عربي موازٍ له. وأمّا الثانية، فيهمّها كسب ودّ المملكة بثقلها العربي والإسلامي، بما يساعدها في ترسيخ دعائم سلطتها الانتقالية من جهة، والتعامل مع تحدّيات المرحلة المقبلة، والتي من أبرزها ملفّان: أمني واقتصادي، من جهة أخرى. ومن هذا المنظور، أمكن تفسير مساعي وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، لدى إدارة دونالد ترامب لرفع العقوبات عن سوريا، ومن ثمّ المساعدات التي قدّمت إلى جهاز الأمن العام وحرس الحدود، والمنحة النفطية البالغة 1,65 مليون برميل في العام الماضي، وغيرها.

في الإطار نفسه، سُجّلت في الأشهر القليلة الماضية، بحسب إحصاء أجرته «الأخبار»، نحو 24 واقعة أو اجتماعاً أو مناسبة جرى فيها التوقيع على نحو 67 مذكّرة تفاهم، وقرابة 12 اتفاقية تعاون. ومن بين تلك الوقائع، خمسٌ شهدت إمضاء أكثر من وثيقة؛ فمثلاً في تموز من العام الماضي، وعلى هامش اجتماعات «المنتدى الاستثماري السوري - السعودي»، أعلن التوصّل إلى نحو 47 مذكّرة بين الجانبَين، بقيمة إجمالية تصل إلى 6 مليارات دولار - إنّما من دون توفّر تفاصيل كافية عنها -. كذلك الأمر في آب من العام الماضي، حيث أُبرمت اتفاقية واحدة وستّ مذكّرات في مجال مشاريع الكهرباء ومحطّات النقل والتوزيع، والمسوحات الجيوفيزيائية والجيولوجية، وخدمات الحقول البترولية، وحفر الآبار وصيانتها، والتدريب الفني وتطوير الأيدي العاملة، وتقديم الحلول المتكاملة لتطوير حقول النفط والغاز وإدارتها.

عموماً، يُلاحَظ أن معظم الاتفاقيات والمذكّرات والعقود الموقّعة مع الرياض هي ذات طابع تمويلي واستثماري، بدليل تركّزها في مجالات تتطلّب استثمارات ليست بالقليلة، كالنفط والغاز والعقارات والنقل والطيران والصناعة والزراعة والاتصالات والتحوّل الرقمي. لكن هذا لا يعني أن العلاقة السعودية بقيت محصورة في الاستثمار الخاص فقط؛ إذ تمّ تسجيل دخول مباشر لبعض الوزارات والهيئات السعودية في قطاعات البنية التحتية والخدمات العامة السورية، وهو ما تؤكّده الحزمة الموقّعة في شباط الماضي. وعلى الرغم من ما تَقدّم، فإن الانفتاح، الذي يجري تشجيعه سياسياً، لا يزال حذراً أو متأنّياً، ولا سيما في مجال المشروعات الاستثمارية ذات الكلف المالية العالية، والتي لا يمكن للاكتتابات المحلّية أن توفّر لها التمويل اللازم، وذلك بخلاف بعض الشركات والمؤسّسات الحكومية التي دخلت ميدان تنفيذ بعض العقود الموقّعة مع نظيراتها السورية - من مثل صفقة عدّادات المياه -، أو باشرت تحويل عدد من مذكّرات التفاهم إلى عقود تنفيذية.

الخبرة الفنية التركية

كما كان مُنتظَراً، حظي التعاون الاقتصادي والفني مع أنقرة بأولوية خاصة لدى دمشق، وهذا ربّما ما يفسّر تعدّد قطاعاته. فإضافة إلى القطاعات الأساسية التي تواجدت فيها الرياض والدوحة وغيرهما، حضرت أنقرة بقوة في مجالَي الدفاع والأمن والتعليم العالي. وسبقتها في ذلك المنتجات السلعية التي غزت الأسواق السورية منذ الأيام الأولى لسقوط النظام السابق، تهريباً واستيراداً. وبحسب تقديرات أوّلية، حُصّرت نحو 22 واقعة، تمّ فيها الإعلان عن توقيع نحو 9 اتفاقيات تعاون، ونحو 18 مذكّرة تفاهم، وبروتوكول تعاون واحد، وعقد نهائي واحد. كما سُجّلت واقعة واحدة في آب من العام الماضي، وُقّعت خلالها 10 مذكّرات، بحسب ما نشرته «وكالة الأنباء السورية» (فيما تحدّثت المصادر الإعلامية التركية عن التوقيع على 18 مذكّرة).

تغطّي تلك الوثائق مجالات أو قطاعات رئيسة كثيرة، أبرزها: الطاقة، النقل، الزراعة، الإدارة المحلّية، الصحة، التعليم العالي، الدفاع، الصناعة، وغيرها؛ الأمر الذي يؤشّر إلى حجم الانتشار التركي الجاري حالياً، والذي يأخذ سمة الشريك المؤسّساتي والتقني والفني، أكثر من اكتسابه طابع الشريك الاستثماري والتمويلي. وهذا ما يثير مخاوف كثير من الاقتصاديين السوريين، لسببَين: الأوّل أن التعاون مع أنقرة سيتيح لها جمع معلومات واسعة عن عمل المؤسّسات السورية - وربّما الاحتفاظ أيضاً بنسخة خاصة من أرشيفها بحجة أعمال الأتمتة والرقمنة وما إلى ذلك -، فضلاً عن أن ثقة مخاوف أصلاً من تزايد النفوذ التركي في مواقع صناعة القرار، بالنظر إلى أن كثيراً من شخصيات الإدارة الجديدة عاشوا لسنوات طويلة في تركيا، وبعضهم يحمل جنسيّتها.

وأمّا السبب الثاني، فيعود إلى التجربة المريرة للانفتاح الواسع وغير المضبوط على تركيا قبل سنوات الحرب، والذي أسهم في إقفال أبواب الآف المنشآت والورش الصناعية والحرفية، في حين أن فائدته كانت تصبّ دوماً في صالح الجانب التركي. فمثلاً، لا يُعرف إلى اليوم سبب إغفاء الشاحنات التركية من رسوم الترانزيت أثناء عبورها الأراضي السورية، ونادراً كذلك ما يتذكّر السوريون استثماراً تركياً ضخماً، كما هو حال الاستثمارات الخليجية. وإذا كانت المرحلة الجديدة قد شهدت شراكة تركية - قطرية - أميركية لتطوير مطار دمشق الدولي وتوسيعه بقيمة تصل إلى نحو 4 مليارات دولار، فإن ذلك يبدو أنه لن يتكرّر في قطاعات أخرى بالحجم ذاته من التمويل.

> كما كان مُنتظَراً، حظي التعاون الاقتصادي والفني مع أنقرة بأولوية خاصة لدى دمشق

لا اطمئنان

ليس مُستبعَداً أن يتمّ الإعلان مستقبلاً عن استثمار سعودي - تركي مشترك في سوريا، لكن ذلك لن يعني أن كلّ طرف سيكون مطمئناً إلى «تمدّد» الطرف الآخر، وذلك أيّاً كانت إشارات الحكومة الانتقالية السورية إلى حرصها على بناء علاقات أفضل مع محيطها العربي والإقليمي. فالرياض تتذكّر دوماً أن أنقرة نجحت سابقاً في استمالة النظام السابق - قبل عام 2011 - من بوابة الاقتصاد، وعلى حساب علاقاته العربية. فكيف الآن مع وصول شخصيات كثيرة محسوبة على النظام التركي إلى مواقع صناعة القرار في سوريا، ومواقف بعض رجال الدين المؤيّدين للعلاقة بتركيا من منطلق رابطة الإسلام؟ أمّا هذه الأخيرة، فإن هاجسها الأساس يتأتّى من تفوّق الإمكانات والقدرات التمويلية السعودية الكبيرة، التي تحتاج إليها دمشق بشدّة إلى الحدّ من تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد. هذا فضلاً عن أن الحضور السعودي يحظى برضى شعبي واسع لاعتبارات قومية ودينية، بينما يواجه نظيره التركي نفوراً متزايداً لدى شرائح اجتماعية متعدّدة، ويذهب البعض إلى ربطه بنوايا غير بريئة، خاصة أن القوات التركية دخلت الأراضي السورية قبل عدّة سنوات، ولا تزال إلى الآن تسيطر على شريط واسع في الشمال.



الشرع خلال لقائه وفداً من رجال الأعمال السعوديين (من الويب)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضية زينب مزيحم وعُضوية القاضيين كرم فواز وبولا الجميل.
المُستدعى ضدهم: السعيدية الفاطمة بو خديجه وفاطمة حسن مكي وإبراهيم وحسن علي درويش والمجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2026/168 المُقامة من علي نصرت درويش بموضوع إزالة شُيوع على العقار رقم 1916/ جويا واتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب المُحامي عبدالنور فريد عبد النور وكيل هراك ديكران سلاحيان أحد ورثة نايري سالبي دميرجيان أحد ورثة بوزانت اوهانس دميرجيان واناهيت بغده صار قره يان زوجة بوزانت دميرجيان المالكين في العقار 17/318 وطي عمارة شلهوب سندي تمليك بدل عن ضائع باسم المالكين.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
امين السجل العقاري
ليليان داغر

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلبت هيام وحيد عوض بوكالتها عن جرجس والياس حنا يزبك وانطوان وجوزيف وعزيز إبراهيم يزبك وايلي وطوني يزبك يزبك سند بدل ضائع للعقارين: /152/ كفرحبو و/570/ مراح السريج.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب المُحامي إيلي نصار بوكالته عن الياس ميشال اندراوس باصالة هذا الأخير عن نفسه وبوكالته عن كُل من رشدي ميشال اندراوس ونجيب ميشال اندراوس وصونيا عيسى مرهج سند تمليك بدل عن ضائع للعقارين رقم 1994/ و/1995/ كلاهما منطقة كوسبا العقارية.
للمُعترض 15 خمسة عشر يوماً
للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب المُحامي إيلي نصار بوكالته عن اميل ناجي بولس سند تمليك بدل عن ضائع للعقار رقم /1600/ منطقة كفرعقا العقارية.
للمُعترض 15 خمسة عشر يوماً
للمراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
يُبلغ إلى المُنفذة: فيروز علي أسعد مجهولة المقام.
عملاً بأحكام المادة /409/م.م تُعلمكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2016/1550 إشعار تبليغ أوراق مدنية المُرسل من المُنفذ عليه: مروان أبو العينين مع نسخة عن طلب إسقاط المُعاملة التنفيذية رقم 2016/1550 ورود 2026/7/23 وصُورة عن قرار الرئاسة تاريخ 2026/7/23 الذي تقرر إبلاغ طلب الإسقاط من الجهة المُنفذة وتكليفك باتخاذ موقف منه بمُهلة خمسة أيام من تاريخ التبليغ.
وعليه، تدعوكم هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام إشعار تبليغ الأوراق المدنية والأوراق المُرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإشعار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ليُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار البالغة خمسة أيام إلى مُتابعة التنفيذ بحقكم أصُولاً حتى الدرجة الأخيرة.
مامور تنفيذ بيروت
سعد مشموشي

إعلان بيع عقاري

صادر عن دائرة تنفيذ البترون
الرئيسة دارين عبد الخالق
رقم المُعاملة: 2020/36
المُنفذ: سليم ميشال نجم - وكيله المُحامي رامي لطوف.
المُنفذ عليهم: ورثة يوسف طانيوس فرح - وورثة جرجس يوسف طانيوس فرح مُمثلهم الخاص المُحامية زينة الزينة - طرابلس.
السند التنفيذي: استنابة دائرة تنفيذ طرابلس رقم 2020/75 تاريخ: 2020/6/29.
المُنفذ بمُوجبها حُكم بإزالة الشُيوع في العقار /1478/ شبطين.
تاريخ الحُكم: 2016/11/21.
تاريخ تسجيله لدى أمانة السجل العقاري: 2017/3/10.
المطروح للبيع العقار / 1478/ شبطين - أرض بعل مُحرجة سنديان.
مساحته: /2199/م2.
حُدوده: شمالاً طريق عام - شرقاً: /1483/ - جنوباً: /1479/ - غرباً: /1481/.
التخمين: /43980/د.أ.
بدل الطرح /43980/د.أ.
المُزايدة ومكانها نهار الإثنين الواقع في 2026/12/7 الساعة الواحدة من بعد الظهر أمام رئيس دائرة تنفيذ البترون.
شُروط البيع على الراغب في الشراء تنفيذاً لأحكام المواد: /973/ و/978/ و/983/م.م وشُروط البيع المُحددة من قبل رئيس دائرة تنفيذ البترون أن يُودع قبل المُباشرة بالمُزايدة لدى صندوق الخزينة أو أحد المصارف المقبولة مبلغاً موازياً لبدل الطرح بمُوجب شيك مصرفي باسم رئيس دائرة التنفيذ في البترون صادر عن حساب /Fresh/ مفتوح بالدولار الأميركي أو حساب السند التنفيذي: استنابة دائرة تنفيذ طرابلس رقم 2025/345.
تاريخ الحُكم: 2025/2/27.
تاريخ تسجيله لدى أمانة السجل العقاري: 2016/3/24.
المطروح للبيع: العقار /369/ الدوق - أرض بعل مُشجرة زيتون.
مساحته: /2320/م2.
حُدوده: شمالاً /410/ وحُدود منطقة تولا - شرقاً /368/ و/365/ - جنوباً /368/ وحُدود منطقة تولا - حُدود منطقة تولا.
التخمين: /13920/د.أ.
بدل الطرح /13920/د.أ.
المطروح للبيع: العقار /228/الدوق - أرض بعل مُحرجة سنديان.
مساحته: /6423/م2.
حُدوده: شمالاً العقار /222/ - /219/ - شرقاً: /222/ - جنوباً: /222/ وحُدود منطقة مسرح - غرباً: حُدود منطقة تولا.
التخمين: /44961/د.أ.
بدل الطرح /44961/د.أ.
المطروح للبيع: العقار /163/ الدوق - أرض بعل قسم مُشجر عريش وقسم سليخ يُزرع حبوب وقسم مُحرج سنديان.
مساحته: /8699/م2.
حُدوده: شمالاً: /763/ - /765/ - /705/ و/188/.
شرقاً: /705/ - /188/ وطريق عام.
جنوباً: /160/ - /161/ وطريق عام.
غرباً: /705/ - /160/ - /759/ - /162/ - /702/ - /765/.
التخمين: /113087/د.أ.
بدل الطرح /113087/د.أ.
المُزايدة ومكانها الخميس في 2026/12/3 الساعة الواحدة من بعد الظهر أمام دائرة تنفيذ البترون.
شُروط البيع على الراغب في الشراء تنفيذاً لأحكام المواد: /973/ و/978/ و/983/م.م وشُروط البيع المُحددة من قبل رئيس دائرة تنفيذ البترون أن يُودع قبل المُباشرة بالمُزايدة لدى صندوق الخزينة أو أحد المصارف المقبولة مبلغاً موازياً لبدل الطرح بمُوجب شيك مصرفي باسم رئيس دائرة التنفيذ في البترون صادر عن حساب /Fresh/ مفتوح بالدولار الأميركي أو حساب فريش بالغُملة اللبنانية أو يقدم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ فقط وعليه اتخاذ مقام مُختار له ضمن نطاق هذه الدائرة إن لم يكن له مقام فيه أو لم يسبق له أن عين مقاماً مُختاراً فيه وإلا عُدّ قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له وعليه أيضاً في خلال ثلاثة أيام من صُدور قرار الإحالة إبداع كامل الثمن باسم رئيس دائرة تنفيذ البترون وفق الشُروط أعلاه تحت طائلة إعادة المُزايدة بزيادة العشر وإلا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه كذلك دفع الثمن والرسوم والنفقات ورسم الدلالة خمسة بالمئة من دون حاجة لإنذار أو طلب وذلك خلال عشرين يوماً من تاريخ صُدور قرار الإحالة وللراغب في الشراء الاطلاع لدى هذه الدائرة.
رئيسة القلم
وفاء ضاهر

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب طانيوس بولس عنتر بالوكالة عن سليم لورنس معوض بصفته أحد ورثة المرحوم لورنس سليم معوض سند بدل عن ضائع للعقار /122/ منطقة مزرعة اجبع.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب طنوس محسن الرهبان بموجب تفويض من بنك البحر المتوسط مُمثلاً بالسيد سامر يحيى رعد وجنان عبد الكريم حمداش شهادة قيد تأمين خاصة بالعقار /915/ منطقة كفرلاقوس العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري

إعلان قضائي

في تفليسة خميس عبدالله
رقم الإفلاس: 744
بتاريخ 2026/9/15 صدر عن حضرة القاضي المُشرف على التفليسة قرار بإبلاغ الدائنين عن إجراء التوزيع عملاً بأحكام المادة /595/ تجارة.
فعلى الدائنين الحُضور شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني إلى مكتب وكيل التفليسة المُحامي الياس أبو ناضر الكائن في بيروت - شارع بدارو - مبنى طرابلسي - طابق (2) - هاتف: 01/381033 – 01/388066 – 03/616059 بناءً على موعد مُسبق.
رئيس قلم محكمة الإفلاس في بيروت
سوزان توتيو

إعلان

تعلن بلدية الغازية أنها وضعت قيد التحصيل جداول التكليف الأساسية لرسم القيمة التأجيرية على بيوت السكن وغير السكن وغيرها عن العام /2026/ والسنين السابقة وعلى المكلفين المبادرة لتسديد هذه الرسوم خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي الساحات العامة في البلدة وعلى لوحة البلدية وإلا تعرضوا لغرامة قدرها 2% عن كل شهر تأخير على أن يعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً ويعتبر هذا الإعلان بمثابة إنذار شخصي لكل مكلف وقاطع لمرور الزمن عن جميع المستحقات والمتأخرات المتوجبة للبلدية.
رئيس بلدية الغازية
حسن حسين غدار

دعـــوة من مجلس إدارة البنك اللبناني السويسري ش.م.ل لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية

يتشـرف مجلس إدارة البنك اللبناني السويسـري ش.م.ل. بدعوة حضرات المساهمين الكرام الى حضور الجمعية العمومية العادية السنوية التي ستنعقد في مركز المصرف الكائن في بيروت، الحمرا، شـارع إميـل إده، بناية الحص، الطابق السـادس، وذلك في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الاثنين الواقع في ٢٠٢٦/١١/٣٠ للبحث و التـداول في جدول الاعمال التالي:

١ - تـلاوة التقارير العامـة لمجلـس الادارة و لمفوضي الرقابـة عن اعمال المصرف لسـنة /٢٠٢٥/ و التقارير الخاصة عن الاعمال الخاضعة لأحكام المادتـين /١٥٨/ و/١٥٩/ من قانون التجارة و المـادة /١٥٢/ من قانون النقد و التسـليف و مناقشتها .

٢ - مناقشـة حسـابات سـنة ٢٠٢٥ و المصادقة عليها و تخصيص النتائج و تقرير توزيع أنصبة الأرباح على المسـاهمين .

٣ - ابراء ذمة رئيس و أعضاء مجلس الإدارة عن أعمال ٢٠٢٥ .

٤ - المخصصـات المنصـوص عليهـا في المـادة /١٤٥/ مـن قانـون التجارة و تحديد بدلات حضور رئيس و أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية ٢٠٢٥ .

٥ - التـرخيص لأعضـاء مجلس الإدارة وفقاً للمادتـين /١٥٨/ و/١٥٩/ من قانـون التجارة و المادة /١٥٢/ من قانون النقد و التسـليف.

٦ - أمور أخرى متفرقة أو طارئة.

البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.

مجلس الادارة

أمين السر المحامي الدكتور فادي سويد

◄ وفيات ►

آل نعمه وآل الأدهمي ينعون
الفريدة بارعة رفيق الأدهمي
والدتها: إعتدال سلهب.
زوجها: حسين الشيخ عبد الله نعمه
رئيس المجلس الأعلى للجمارك الأسبق
بناتها: الصيدلي رندا والمُهندسة ليليان.
أولادها: د. نبيل زوجته زينه ناصر والمهندس نبال زوجته غيدا برّاج.
أشقاؤها: الدكتور غسان والأستاذ غازي والحاج حسان والمرحومون حلمي والأستاذ سعدي والحاج معن والأستاذ أحمد رشيد الادهمي.
شقيقاتها: المُربيات
دعد زوجة المرحوم فؤاد ادهمي.
نجوى زوجة غازي عبد الرحمن.
ماريا زوجة مصباح معاليقي.
والمرحومات: ملك زوجة المرحوم سامي المغربي، وحلميه والحاجة عفاف زوجة المرحوم محمد يغمور والحاجة عصمت.
سيُصلى على جثمانها الطاهر عقب صلاة الظهر من اليوم الأربعاء الواقع في 4 تشرين الثاني /2026/ في روضة الصالحين في النبطية.
تُقبل التعازي قبل الدفن في منزلها في بيروت الرملة البيضاء قرب السفارة المصرية القديمة بناية هاشم - الطابق الأول.
وتُقبل التعازي في جمعية التخصص العلمي الرملة البيضاء يوم غد الخميس الواقع في 5 تشرين الثاني /2026/ من الساعة 3 حتى 6 مساءً.
وتُقبل التعازي في طرابلس يوم الجمعة 6 تشرين الثاني /2026/ في قاعة مسجد الرحمن من الساعة 3 إلى 5 مساءً.



الانتخابات النصفية الأميركية

في أعقاب الانتخابات النصفية الأميركية، يواجه دونالد ترامب تصدّعات داخل معسكره الإعلامي، بعدما انقلب عليه مؤثرون بارزون اسهموا في وصوله إلى البيت الأبيض. من تاكر كارلسون إلى جو روغان وكانديس أوينز، تتسع دائرة المنتقدين لسياساته وانحيازه لإسرائيل، وسط تساؤلات عن انعكاس هذا الشرخ على أصوات الشباب ومستقبل حركة «ماغا»

ترامب يغرّد وحيداً

جيش المؤثرين لم يعد يجيب!

علي سرور

يبدو المشهد الانتخابي بالنسبة إلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب وخلفه المعسكر اليميني المتضعضع أكثر تعقيداً من الوضعية التي كان عليها خلال السباق الرئاسي أواخر عام 2024. حينها، تخبّط الحزب الديمقراطي بين ترشّح الرئيس الأسبق جو بايدن من عدمه، بينما روّج ترامب نفسه برجل السلام المخلّص من ويلات الحروب العبثية وعلى رأسها الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة. أمّا بعدما أوصل الرئيس الأميركي بلاده والعالم إلى حافة الهاوية جرّاء المغامرات العسكرية التي لا تنتهي، فقد انعكست سياسته سلباً في مجالات عدّة. في هذا السياق، تحوّل جيش المؤثرين الذين اتكأ عليهم ترامب على امتداد وسائل التواصل الاجتماعي لإقناع الشريحة الشبابية بمشروعه السياسي، من نغمة شعبوية إلى نقمة تلاحقه وتحاسبه على زيف وعوده.

ومع التماهي المفرط للإدارة الأميركية مع مصالح «إسرائيل» فوق أي اعتبار، انقلب عليه جزء رئيسي من صقور المعسكر اليميني الإعلاميين واحداً تلو الآخر، لا سيّما الإعلامي تاكر كارلسون والمؤثر جو روغان والمذيعة كانديس أوينز.

هذا النزيف الحادّ في الفريق الإعلامي انسحب على الشرائح الشعبية الشابّة، تحديداً في الفئة المؤيّدة لترامب، التي كرّرت التساؤلات ذاتها حول سبب نكث ترامب بعهده بتقديم «أميركا أوّلاً» في مقابل تبنّي سياسة «إسرائيل أوّلاً» عند كل مفترق طرق. وبينما ادّعى الرئيس الجمهوري أنّ حركة «ماغا» لا تزال تسير خلفه رغم الانشقاقات، إلّا أنّ المؤثرين المتمردين حافظوا على ملايين المتابعين على وسائل التواصل الاجتماعي بما يُظهر أنّ انقلابهم لاقى صدى بالفعل.

الرئيس الموعود... ثم المكروه

اعتمدت حملة دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية بشكل رئيسي على الإعلاميين والناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي، متكئاً على منابرهم الشهيرة لمخاطبة جيلي زد والألفية. في طليعة الفريق الترامبي في الولاية الثانية، قاد الإعلامي الأميركي الشهير، تاكر كارلسون، حملة ترويج المرشّح الجمهوري بوصفه الخيار الأمثل للبيئة المحافظة، وإبّان عملية إطلاق النار المزعومة على ترامب، وصف كارلسون ما حصل بـ «التدخّل الإلهي» لحماية الرئيس الجمهوري. لكن في غضون أشهر قليلة، انقلب الصحافي المحافظ على أفكاره السابقة، وقدّم اعتذاراً لتضليله الجمهور الأميركي. كما صرّح لصحيفة «وال ستريت جورنال» أنّه يشعر بـ «الخيانة» من قبل ترامب بسبب تخلّي الأخير عن مصالح واشنطن من أجل «إسرائيل».

منذ العدوان الأميركي على إيران في حزيران (يونيو) عام 2025، بدأ الصدام بين الحليفين اليمينيين. بالنسبة إلى كارلسون، ما حصل هو انصياع كامل و«غير مبرّر» للإدارة الأميركية خلف مصالح جهة بعينها بالصغيرة والبعيدة. ووصلت الحال بحليف الأمس، أن ينتقد أيضاً السياسة وأفكارها، رافضاً بشكل مطلق تلاقي الديانة المسيحية مع مبدأ «شعب الله المختار». علماً أن كارلسون كتب تغريدة على «إكس» من العيار الثقيل في الأيام الماضية، كاشفاً بالاستناد إلى معلومات من مصدر في البنتاغون عن أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو

> انقلب عليه جزء رئيسي من صقور المعسكر اليميني الإعلامي

يضغط على ترامب لاستخدام قنبلة نووية ضدّ إيران.

المنشقّون عن المركب

إلى جانب هذا الانفصال غير الودّي بين قطبي «ماغا»، برز خروج المؤثر الشهير جو روغان من كنف الإدارة الحالية. المعلّق الرياضي لفنون القتال المختلطة سبق له أن استضاف ترامب، ممهّداً الطريق أمامه في بودكاست استمرّ لساعات ووصل إلى مسامع عشرات ملايين المتابعين. لكن في ظلّ الحروب المستمرّة والسياسات الداخلية والعلاقة مع حلفاء واشنطن، انتفض روغان على الخطايا المتراكمة نازعاً عن نفسه العباءة الترامبية.

زعزع خروج كارلسون وروغان ثقة ترامب باسترضاء الجيل الشاب على شاكلة ما حصل في الانتخابات الرئاسية الماضية. كما لم ينحصر النزيف على هاتين الشخصيتين، إذ بدّل الناشط، شون راين، من تموضعه السياسي بعدما كان من أبرز داعمي الرئيس الجمهوري في الانتخابات الرئاسية. وهاجم راين أخيراً الإدارة الأميركية بشدّة، متهماً ترامب بإثراء نفسه على حساب الشعب الأميركي. ويقدّم راين برنامجاً حوارياً على صفحته على يوتيوب، يتابعها ملايين المشاهدين بشكل دوري، علماً أنّ له مسيرة عسكرية حافلة تمتد من خدمته في البحرية الأميركية وكجندي في القوات الخاصة، وصولاً إلى عمله سابقاً كمتعاقد مع الاستخبارات المركزية الأميركية.

ومن بين الركب المتمرّد في العامود الفقري الإعلامي لحملات الرئيس الأميركي، انتقلت المذيعة المحافظة، كانديس أوينز من كونها أشدّ الداعمين لترامب، إلى أحد أقصى معارضيه. وصفت أوينز الرئيس بـ «خيبة أمل مزمنة»، معتبرة أنّها تشعر بالحرج لطلبها من الأميركيين التصويت سابقاً له.

المعركة على الشباب

يمتلك الإعلاميّون والمؤثّرون المنشقون في ما بينهم جيوشاً مليونية من المتابعين، جلّهم من البيئة اليمينية نفسها التي يستند إليها الرئيس الأميركي. ولذا، تأتي الانتخابات النصفية الأميركية بوصفها أوّل استفتاء شعبي بعد خسارة ترامب صقور حملته الإعلامية، الذين شكّلوا الرافد الأساسي لسرديته أمام الشعب الأميركي.

في التجارب السابقة، تحديداً الحملة الانتخابية لرئاسة الولايات المتحدة في عام 2024، أولى دونالد ترامب أهمّيّة قصوى لدور وسائل التواصل الاجتماعي في الانتخابات، وبدء الاستثمار في هذا الإطار منذ عام 2022. فبعدما نبذ معظم المنصات ترامب وأقفل حساباته الشخصية، دفع حليفه حينها، إيلون ماسك، 44 مليار دولار للاستحواذ على منصّة «إكس» (تويتر آنذاك). ومن أولى الخطوات التي اتخذها ماسك حينها، كان إعادة إلغاء الحظر عن حساب ترامب على المنصّة. ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، إذ أنشأ ترامب منصّته الخاصّة «تروث سوشل». واللافت أيضاً، أنّ الرئيس الأميركي يحرص على استعمال حساباته على مختلف المنصات بشكل دوريّ. إلى جانب البوست السياسي أو إعلان الحروب، ينشر ترامب بعض المحتوى المكتوب أو الصور المعدّلة بواسطة أدوات الذكاء الاصطناعي، الموجّه في مضمونه إلى الأجيال الشابّة في محاولة لاستمالتها.

لذلك يدرك الرئيس السابع والأربعون للولايات المتحدة أهمّيّة وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في دعم إيصال الأشخاص للحكم، أو الإطاحة بها. أمام التحدّي المقبل، تتجه الأنظار لمعرفة حجم تأثير خسارته مروّجي سرديّته على هذه المنصات.

zoom

تيم حسن في الخمسين: ما لم يقله من قبل

في مقابلة نادرة وصريحة عبر برنامج «قصتي»، فتح تيم حسن ملفات شخصية وفنية ظلّت بعيدة من الإعلام. من طفولته وعائلته إلى موقفه من أحداث سوريا، وعلاقته بحاتم علي ووفاء الكيلاني، وخسارة مدّخراته في المصارف اللبنانية، كشف نجم «الهيبة» وجوهاً غير مألوفة من حياته ومسيرته، مع بلوغه عامه الخمسين

رشا فرح

في أطول مقابلاته وأكثرها تصريحاً، روى نجم الدراما السورية والعربية تيم حسن في برنامج «قصتي» للإعلامي محمد قيسي على منصة «شاشا» تفاصيل عائلية وفنية للمرة الأولى. فتح نجم «الهيبة» ملفات ظلت موضع تكهنات في الصحافة ومواقع التواصل.

وكان حسن قد اعتاد أن يظهر في مقابلات قليلة بقيت حاضرة في ذاكرة الجمهور بمعدل ظهور إعلامي واحد كل أربع سنوات منذ عام 2008، سمّاه هو نفسه «لعبة مونديالية». نذكر مثلاً حلقته الشهيرة مع الإعلامية المصرية وفاء الكيلاني التي سبقت زواجه منها، ولقاءه مع الإعلامي السعودي داوود الشريان الذي ظهر فيه عفوياً وهو يشرب «المتة».

أناهن الساحل وترنيت في الشام

تمكن تيم حسن من أن يبقي تداول اسمه في الإعلام متعلقاً بأعماله الفنية. لذلك، كان لافتاً في هذا اللقاء حديثه عن عائلته وأصوله من الساحل السوري بكثير من التفصيل، مع تأكيد فخره بانتمائه إلى الساحل من جهة الأب والأم. ورغم أنه لم يصرّح بالسبب، فإن هذا الإسهاب في التفاصيل الشخصية يبدو محاولة لوضع حد للشائعات، مع تداول منصات لصورة جمعته مع عدد من الفنانين بالرئيس السوري السابق بشار الأسد.

ولم ينسَ حسن تعداد أسماء المدارس الحكومية التي ارتادها ورفاق الطفولة، واصفاً نفسه بأنه «شخصية معجونة بتراب الأرض والأرصفة»، في إشارة إلى المرجعيات التي صاغ منها شخصيات شعبية مثل «عبود» («الانتظار»، الليث حجو 2006) وجابر («مولانا»، سامر برقاوي 2026).

جلدي سميك

على الصعيد الإنساني، تحدث حسن للمرة الأولى عن شقيقه خلدون الذي توفي وهو في الخامسة من عمره، وكان يعاني من شلل دماغي منذ الولادة. قال إنه تجنّب الخوض في قصته سنوات حرصاً على مشاعر والده الذي يحمّل نفسه مسؤولية وفاته.

ورغم صعوبة الحكاية، شدد على أنه لا يحب «دموع الفنانين»، مؤكداً أنّ «جلده سميك» وأن هذه الصلابة هي ما يحمي الممثل من التعرّض «للدعس» في مهنة قاسية. لذلك، فنصيحته للفنانين الشباب في كل مرة يلتقيهم هي «سمّك جلدك».

في سوريا مجدداً

غادر حسن مع عائلته سوريا في آب (أغسطس) 2011 نحو دبي التي لم يعد منها إلا لحضور جنازة خالته ثم جنازة المخرج حاتم علي 2020، قبل أن يعود عام 2022 لأطول فترة له في بلده، من بوابة الدراما لتصوير «الزند» مع سامر برقاوي، ثم «تاج» (رمضان 2024). لكنه يرفض عدّها عودةً نهائية ما لم يرافقها استقرار في منزل بحضور العائلة كاملة.

صاحب الفضل في تحويله إلى نجم وبطل، مع منحه البطولة الكبرى في «ربيع قرطبة»، رغبة منه في منح الشباب الفرصة التي حصل عليها كمخرج. وأشار حسن إلى أن اقتران اسمه باسم حاتم علي منحه أماناً

> لم يتوقع استرداد أمواله من المصارف اللبنانية

في السوق الدرامية.

وكان آخر مشروع يمكن أن يجمعهما هو فيلم عن «الزير سالم»، لكنه لم يكتب للعمل الخروج إلى الضوء مع وفاة علي بأزمة قلبية في مصر. وأكد حسن أنّ حاتم علي كان يحبّ تجربته مع برقاوي في «الهيبة»، بوصفه يفهم تعدد أنواع الدراما ومتطلبات السوق.

ورداً على النقاش حول ترتيب الأسماء على شارة العمل، قال إن هذه المسألة قديمة ويقاتل عليها كبار الفنانين لارتباطها بالقيمة التجارية والتسويقية والفنية. وأكد أنه ينظر إليها «بحق واستحقاق» ولا يستهين بها، وإن كانت القيمة الفنية يأخذها الفنان من الجمهور.

أما المنافسة، فقد صارت، بتعبيره، «خلفه بعد هذه التجربة الطويلة»، مثمناً مواهب زميليه باسل خياط ووقصي خولي و«حسّهما العالي بالورق وإتقانهما التقني» وهو ما شجّعه على التعاون معهما.

أما عن العودة إلى أعمال بحجم الأعمال التاريخية السابقة، فرأى أنها تتطلب صنّاعاً لم يعودوا متوافرين، كاشفاً أن لن يكون جزءاً من عمل وليد سيف الجديد («سقوط غرناطة») لأسباب لم يفصح عنها.

السنّ والشيخوخة واقع

وعن النقد الذي يسأل «أين الشخصيات من لحم ودم؟» و«أين البطولات الجماعية؟»، ردّ حسن بأنه قدم شخصيات متنوعة خلال مسيرته، وأن لا عمل ينجح ببطل أوحد. لذلك يحرص على وجود خصوم وفنانين مهمين وشباب يحظون بفرص ضمن أعماله.

أما إضافاته من لوازم لفظية وشتائم في الأعمال الأخيرة، فاعتبرها مبررة ضمن الخط الدرامي للشخصيات التي قدمها، نافياً أن يكون ذلك سعياً وراء «الترند»، ومذكراً بشخصية عبود في «الانتظار» (2006) التي عرفت بلوازم لفظية وجسدية قبل شيوع السوشال ميديا، مرجعاً تركيز الجمهور على هذه التفاصيل اليوم إلى رغبته في الضحك بعيداً من واقعه الصعب.

حب وفاء «لا قبله ولا بعده»

في الحديث عن حياته الخاصة، وصف حسن علاقته بوفاء الكيلاني، بأنها «حب كامل لا قبله ولا بعده». وأوضح أن الشائع عن هدوئه ليس إلا صورة صنعتها شخصياته وبعده عن الإعلام، فهو «عصبي جداً ومتقلب المزاج»، وأن وفاء استوعبت ذلك. وصحّح اللغط حول حلقتها معه عام 2014 التي يعاد تداولها بعنوان «وفاء تطلب الزواج من تيم حسن»، موضحاً أنّ الحلقة تعرّضت للقص، فبدت كأنها تطلب يده، ما فتح باباً «للتفاهة» بحسب رأيه.

أما أولاده من الفنانة ديمة بياعة، فكشف حسن أنه يحرص على التواصل معهم كرفيق رغم اختلاف الزمن واللغة، إذ يتحدثون الإنكليزية بحكم نشأتهم في دبي، ووصيته لكل منهما بأن «أخاك ظهرك ولا تثق بحدا غيره» وهو ما بدا واضحاً في توجيه تيم التحية إلى شقيقه الذي يعتبره أقرب الأشخاص له.

لبنان «اكل» مصارينا

أعاد تيم حسن الحديث عن أمواله في المصارف اللبنانية، التي خسر فيها نحو 80 في المئة مما جناه في مهنته بعد تحويلها من دبي إلى بيروت، قائلاً «لو كنت مادي كنت انجلطت، لكن أقول الحمدلله على نعمة الصحة والأهل»، معرباً عن تشاؤمه باحتمال عودة أموال الناس.

ونفى وجود شراكة إنتاجية بينه وبين صادق الصباح، المنتج المنفذ لأعماله بالتعاون مع mbc.

وبشأن عمله الجديد، أوضح أنّ «الهلال» ليس الاسم النهائي للعمل، وأنه لا يتعلق بمسلسل «مولانا» وليس جزءاً ثانياً منه. وفي الختام بدا حسن، وهو يدخل عقده الخامس، منفتحاً على أدوار وشخصيات جديدة يفتحها هذا العمر، واثقاً من أدواته.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الأربعاء 4 تشرين الثاني 2026 العدد 5918

رادار

هل سرقت بيروت موسم الأعياد من الخليج؟

زينة حداد

تستعيد بيروت بعضاً من بريقها الفني الذي خفت خلال العامين الماضيين، بعدما ألقت الحربان اللتان شنّهما العدو الإسرائيلي بظلالهما الثقيلة على الحركة الفنية، وأدّتا إلى انحسار الحفلات والسهرات الغنائية. لكن العاصمة تبدو اليوم على موعد مع انتعاشة فنية، وتحديداً خلال كانون الأول (ديسمبر) المقبل، بالتزامن مع احتفالات عيدي الميلاد ورأس السنة، حيث تستعد لاستقبال مجموعة من أبرز نجوم الغناء العربي.

وتأتي هذه العودة في ظل اضطرابات سياسية وأمنية تلقي بظلالها على المنطقة، بما فيها دول الخليج، ولا سيما السعودية التي استحوذت خلال السنوات الماضية على الحصة الأكبر من الحفلات الغنائية، وشرّعت أبوابها أمام النجوم العرب على مدار العام. أما هذا الموسم، فتبدو المعادلة مختلفة نسبياً، مع اندلاع الحرب السعودية على «أنصار الله». إذ لن تقتصر سهرات الأعياد على المسارح الخليجية كما جرت العادة، بل سيكون للبنان نصيب وافر منها.

غير أن هذه الانتعاشة المرتقبة لا تخلو من الهواجس، إذ تبقى الحفلات عرضة للتأجيل أو الإلغاء في ظل التوترات السياسية بين إيران والولايات المتحدة وانعكاساتها المحتملة على المنطقة، ما يجعل المشهد الفني مفتوحاً على احتمالات عدة.


تلتقي شيرين عبدالوهاب جمهورها اللبناني في 26 كانون الاول المقبل

كاظم وشيرين... عودة النجوم الكبار إلى بيروت

في هذا السياق، أعلن كاظم الساهر عن إحياء حفلتين في بيروت يومي 27 و28 كانون الأول المقبل، على مسرح «كونغرس أرينا» (Congress Arena) في ذوق مصبح (شمال بيروت) الذي يُنتظر أن يحتضن غالبية الحفلات المقررة خلال موسم الأعياد. وتشكّل حفلتا «القيصر» عودة منتظرة إلى الجمهور اللبناني بعد غياب دام نحو عامين. لكن هذه العودة لم تمرّ من دون انتقادات، إذ أثارت أسعار البطاقات المرتفعة موجة من الاعتراضات، في ظل تراجع القدرة الشرائية للبنانيين والفجوة بين أسعار الحفلات ومتوسط الدخل الشهري.

أما شيرين عبد الوهاب، فتستعد بدورها للقاء جمهورها اللبناني في 26 كانون الأول المقبل، على المسرح نفسه، في حفلة تحمل طابعاً خاصاً، كونها تمثّل عودتها الرسمية إلى السهرات الغنائية بعد غياب، على خلفية أزماتها الشخصية والعاطفية مع طليقها الفنان حسام حبيب. اللافت أن غالبية بطاقات حفلة شيرين قد نفدت، في مؤشر إلى الحماسة التي يبديها الجمهور اللبناني للقائها مجدداً.

لن تقتصر سهرات وداع عام 2026 على الأسماء المخضرمة بل سيكون للشباب حصة. فقد أعلن المغني المصري توليت إحياء حفلة في 27 كانون الأول المقبل على مسرح «بيروت هول». كما يستعد الفنان المصري إيهاب توفيق لإحياء سهرة تكريمية للفنان هاني شاكر (2026/1952) في 12 كانون الأول، في «الأطلال بلازا» - طبرجا، يستعيد خلالها مجموعة من أجمل أعماله الغنائية التي تركت بصمة في الوجدان العربي. وتحمل الأمسية طابعاً وفائياً خاصاً، بالنظر إلى العلاقة الفنية التي جمعت شاكر بالجمهور اللبناني.

كذلك، يلتقي الفنان المصري رامي صبري جمهوره اللبناني في 12 كانون الأول، خلال حفلة على مسرح «كونغرس أرينا»، تراوح أسعار بطاقاتها بين 45 و200 دولار أميركي. ولا تقف روزنامة الحفلات عند هذه الأسماء، إذ يُتوقّع الإعلان عن سهرات إضافية يحييها نجوم لبنانيون، من بينهم نانسي عجرم وهيفا وهبي وغيرهما، بالتزامن مع عيد الميلاد.

وبين حماسة الجمهور وترقّب منظّمي الحفلات، يبقى السؤال الأبرز: هل تنجح بيروت في استعادة بريقها الفني، أم تبقى سهرات الأعياد مجرّد مواعيد معلّقة على إيقاع الأزمات؟

على بالي



أسعد أبو خليل

عندما تُنشَر هذه الكلمات تكونُ نتائج الانتخابات الأميركيّة قد صدرت للتوّ. الترجيح يتوقّع فوز الحزب الديموقراطي بمجلس النواب مع احتمال ضئيل بالسيطرة البسيطة على مجلس الشيوخ. لكن هناك مصادر قلق للحزب الديموقراطي:

1) لم تعد لديه قواعد صلبة. الحزب الجمهوري يستطيع أن يعتمد على أكثريّة بيضاء، والنسبة أكبر عند الذكور البِيض. كان الحزب الديموقراطي-حتى عهد ريغان- يستطيع أن يعتمد على العمال البِيض. هؤلاء جذبهم ريغان، لكن الحزب الديموقراطي يجد صعوبة في جذْبهم إليه مرّة أخرى. مجلة «إيكونيميست» على حقّ في أنّ ترجيح كفّة الانتخابات سيكون على أيدي ذوي الأصل اللّاتيني والأسيوي (وهما فئتان مختلفتان اقتراعيّاً). ما يجمعهم أنّهم ليس لديهم صلابة في الانتماء أو التأييد الحزبي: يذهبون يساراً أو يميناً. ربح بوش الابن ذوي الأصول اللّاتينيّة في 2004 بنسبة 40%. هم محافظون في القضايا الاجتماعيّة (الإجهاض ودَور الدين في الحقل العام، وعدم الحماس لقضايا الهويّات أو التحرّر الجنسي) ومتعاطفون مع قضايا تدخّل الدولة في الاقتصاد. الاقتصاد أساسي في اقتراعهم وهكذا جذب ترامب الكثير منهم في آخر انتخابات. هم أكبر نسبة من الذين يفتتحون أعمالاً. حملة الدولة الفدرالية في مطاردة المهاجرين غير الشرعيّين تركت مناطقهم في حالة ذعر. يشعرون أنّهم مستهدفون أكثر من غيرهم. الأسيويّون فئة مختلفة: محافظون في فرْض القانون وتدخّل الشرطة لكنّهم لا يتعاطفون مع الخطاب الذي يعطي حظْوة للبِيض على حساب الملوّنين. الإدارة هذه بدأت بالحديث عن مجموعات «الإرث» في إشارة إلى تجذّر البِيض أكثر من غيرهم في الأرض. لكنّ ترامب خسر أكثر في الاقتصاد: ارتفاع أسعار المواد الغذائيّة (بسبب التعريفات الجمركيّة) والمحروقات (بسبب الحرب ضد إيران). الحملة ضدّ المهاجرين تطرّفت كثيراً في التطبيق ومات بسببها أبرياء. هذا يُنفّر مهاجرين جدداً.

2) ما يزال الحزب الجمهوري يتمتع بحظْوة في السيطرة على العناصر الثلاثة في الولاية: أي المجلسَين الاشتراعيَّين المحليَّين ومركز المحافظة: 23 للجمهوريّين و16 للحزب الديموقراطي. إذا استطاع الحزب الديموقراطي زيادة هذه الحظْوة المحليّة يستطيع أن يُعيد رسْم الدوائر الانتخابيّة كما فعل الجمهوريّون في تكساس.

المفكرة

«دوائر الحوار»: مساحة للحكايات التي لا تزال معنا



■ حلقة جديدة من مبادرة «دوائر الحوار»، تنظمها «خطوات» بالتعاون مع «forumZFD»، كمساحة آمنة ومنفتحة لمشاركة القصص والمشاعر والتجارب المرتبطة بالذاكرة والهوية والماضي، وما يتركه من أثر في حياة الأفراد حتى اليوم. تقوم «دوائر الحوار»، التي تقام غداً في «بيت بيروت»، على مبدأ الإصغاء والمشاركة، ضمن أجواء تحترم اختلاف الخلفيات ووجهات النظر، وتتيح لكل مشارك مساحة للتعبير عن أفكاره ومشاعره من دون أحكام مسبقة. وفي هذه اللقاءات، يجلس المشاركون في حلقات يتبادلون خلالها الحكايات والتجارب الشخصية، وينصتون إلى روايات الآخرين، بما يتيح لهم النظر إلى القضايا المشتركة من زوايا متعددة. وتندرج الحلقة الجديدة ضمن سلسلة لقاءات سابقة، مع مواضيع وأسئلة إضافية تتناول الذاكرة والانتماء، وتستكشف العلاقة بين التجارب الفردية والذاكرة الجماعية. فمبادرة «احكيلي» التي تنطلق من فكرة التقاء الذاكرة الشخصية بالذاكرة الجماعية، تدعو المشاركين إلى الإصغاء والتأمل والتواصل مع أنفسهم ومع الآخرين، واستعادة ما تحمله الذاكرة من حكايات وتجارب لا تزال حاضرة في يومياتهم.

«دوائر الحوار»: غداً الخميس – الساعة 5:00 عصراً - «بيت بيروت» (السوديكو). للاستعلام: 71/028969

قرن على دستور لبنان

■ في ذكرى مرور مئة عام على إقرار الدستور اللبناني، تنظّم وزارة الثقافة معرضاً بعنوان «بين سطور الدستور»، يستعيد محطات من تاريخ الدستور وتطوّره، وما رافق مسيرته من وقائع أسهمت في تشكيل تاريخ لبنان السياسي والمؤسساتي. يفتح المعرض، الذي يستمر حتى 23 كانون الأول (ديسمبر) في «المكتبة الوطنية» في



الصنائع، نافذةً على مراحل تأسيس الجمهورية اللبنانية، من خلال مجموعة من الأرشيفات النادرة والوثائق الأصلية والصور الفوتوغرافية التي توثّق محطات مفصلية من تاريخ الدستور. وتتيح هذه المواد للزوار العودة إلى شواهد تاريخية مرتبطة بنشأة النظام الدستوري اللبناني، والاطلاع على وثائق وصور تعكس السياقات السياسية والاجتماعية التي أحاطت بتلك المرحلة.

ويحمل المعرض عنواناً يضع الزائر أمام قراءة تتجاوز النص الدستوري نفسه، نحو ما تختزنه سطوره من تحوّلات ونقاشات ومحطات تاريخية. فمن خلال الوثائق والصور، يستعيد المعرض مسار مئة عام من الحياة الدستورية في لبنان، ويتيح تأمل العلاقة بين النصوص القانونية والوقائع التي أسهمت في رسم ملامح الجمهورية.

«بين سطور الدستور»: حتى 23 كانون الأول (ديسمبر) – من 11:00 صباحاً حتى 2:00 بعد الظهر - «المكتبة الوطنية» (الصنائع). للاستعلام: 01/350213

«شيوخ الطرب» يحرسون ذاكرة الغناء العربي

■ تحتفي فرقة «شيوخ الطرب» بالغناء الطربي وتعيد الجمهور إلى عوالم الأصوات والألحان التي شكّلت جزءاً من الذاكرة الموسيقية العربية. تعتبر الفرقة، التي تحيي أمسيةً غداً في «مسرح المدينة»، بمثابة جسر فني حيّ يربط الحاضر بماضي الموسيقى العربية العريق، فالفكرة الجوهرية للفرقة تأسست بدايةً في إذاعة حلب عام 1956 على يد العمالقة صباح فخري ومحمد خيري ومصطفى ماهر، ثم أُعيد إحياء الجوقة بنسختها الشبابية المعاصرة من بيروت لتبني المواهب الصاعدة والحفاظ على هذا اللون الوازن.

وتقدم الفرقة في أمسياتها برنامجاً غنائياً دقيقاً، ويبرع مطربوها، شادي الأصيل وعمران روبي وشادي الصغير، في أداء أصعب المواويل السباعية البغدادية والحلبية، والموشحات ذات الإيقاعات المركبة، فضلاً عن روائع القدود الحلبية الشهيرة مثل «خمرة الحب» و«يا مال الشام» وكلاسيكيات العصر الذهبي للكلثوميات وعبد الوهاب.

أمسية «شيوخ الطرب»: غداً الخميس ـ الساعة 8:30 مساءً - «مسرح المدينة» (الحمرا). للاستعلام: 01/753011



الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com